

CENTRAL BANK OF LIBYA

الواحد والستون السنة المالية

2017



مِصْرُ النَّبِيِّ الْمُرَكَّبِ

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

الواحد والستون

للسنة المالية

2017



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2017
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان الآتي:
- ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف: 9 / 21-3333591 (218) +
بريد مصور (فاكس): 21 - 4441488 (218) +

الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

السويقت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي:

هاتف: 8 / 61 - 9091161 (218) +

بريد مصور (فاكس): 61 - 9091169 (218) +

فرع سرت:

هاتف: 4 / 54 - 63750 (218) +

بريد مصور (فاكس): 54 - 5265142 (218) +

فرع سبها:

هاتف: 3 / 71 - 627771 (218) +

بريد مصور (فاكس): 71 - 621800 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف: 21 - 4773901 (218) +

بريد مصور (فاكس): 21 - 4773903 (218) +

بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly

1	تقديم
---	-------------

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

4	أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية
4	● نظرة عامة
4	● النمو الاقتصادي
7	● البطالة
8	● التضخم
9	● التجارة العالمية
11	● أسعار سلع التجارة العالمية
12	● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية
13	● التطورات النفطية الدولية
13	- العرض
13	- الطلب
16	- الأسعار
17	ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

28	● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
28	● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
34	● معدل التضخم
35	● التطورات النفطية المحلية
35	- الإنتاج المحلي من النفط الخام
38	- صادرات النفط الخام
39	- أسعار النفط الخام
40	- إنتاج الغاز الطبيعي
41	- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
41	- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات
42	- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ثانياً: المالية العامة

- قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2017 43
- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2017 43
- الإيرادات 43
- المصروفات 44

ثالثاً: القطاع الخارجي

- ميزان المدفوعات 45
- الحساب الجاري 45
- الحساب الرأسمالي والمالي 46
- التجارة الخارجية 49

رابعاً: التطورات النقدية

- التطورات النقدية 55
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 55
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 57
- سعر صرف الدينار الليبي 59
- مصرف ليبيا المركزي 61
- جانب الأصول 61
- جانب الخصوم 62
- المصارف التجارية 65
- تطور الأصول 65
- تطور الخصوم 68
- المصرف الليبي الخارجي 73

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي، إصدار تقريره السنوي الواحد والستون للسنة المالية 2017، في ظل ظروف وتحديات محلية وإقليمية ودولية صعبة، أدت إلى تباين الأداء الاقتصادي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي؛ بحيث اشتمل التقرير على جزئين رئيسيين، تناول الجزء الأول، التطورات الاقتصادية الدولية والعربية، فيما استعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية.

فعلى الصعيد الدولي، حقق الاقتصاد العالمي نمواً خلال عام 2017 بلغ 3.7%، مقابل نمو بلغ 3.2% عام 2016، ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في النمو إلى أسباب عديدة منها، نمو الاقتصاد الصيني ليصل إلى 6.8 %، ونمو الاقتصاد الأمريكي بما نسبته 2.3%، وكذلك نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 2.4%، والاقتصاد الياباني بنمو قدره 1.8%، هذا على الرغم من تسجيل اقتصاد المملكة المتحدة، انكماشاً بنسبة 0.2 % عام 2017.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 2.5%، مقابل نسبة نمو بلغت 5.1% عام 2016.

وعلى الصعيد العربي، انخفض النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، حيث سجلت نسب النمو في كل من الجزائر، العراق، الكويت، السعودية والإمارات العربية المتحدة، 1.5%، -0.4%، -2.1%، و0.1% و3.1% على التوالي خلال عام 2017 أما على الصعيد المحلي، فبالرغم من التحسن الذي شهده قطاع النفط، من حيث الكمية المنتجة والمصدرة، أو من حيث التحسن الذي شهدته أسعار النفط الدولية، والتي انعكست في تحقيق إيرادات بنحو 22.3 مليار دينار عام 2017، وتحقيق فائض في الميزان الكلي بنحو 3.5 مليار دينار عام 2017، مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار سنة 2016؛ إلا أن الميزانية العامة قد سجلت عجزاً للسنة الخامسة على التوالي ليصل خلال عام 2017، إلى 10.4 مليار دينار.

وعلى مستوى التطورات النقدية والمصرفية في الاقتصاد المحلي، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع، ارتفاعاً بنحو 15,017.8 مليون دينار أي ما نسبته 15.6%، ليصل إلى 111,388.7 مليون دينار، مقابل 96,320.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، وفي

إطار التطورات المصرفية، شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 116,477.0 مليون دينار، مقابل 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، وبالرغم من هذه الزيادة في الأصول؛ إلا أن إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية انخفض من 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 17,446.6 مليون دينار في نهاية العام 2017، أي بمعدل انخفاض 7.1%.

أما فيما يتعلق بجانب الخصوم، فقد ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 83,407.6 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 95,938.5 في نهاية 2017، أي بمعدل ارتفاع قدره 15.0%. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 88.4% من إجمالي الودائع خلال الفترة موضوع التقرير.

وارتفع بند رأس المال والاحتياطيات من 5,366.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 5,561.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو 3.6%، حيث سجلت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب نمواً بلغ 88.0% لتصل إلى 464.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل 247.1 مليون دينار خلال عام 2016.

وإذ يعرب مصرف ليبيا المركزي، بمناسبة إصدار هذا التقرير، عن شكره وامتنانه، لكافة الوزارات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة، لتزويده بالبيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير، سائلين الله عز وجل أن يكلل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لخير هذا الوطن.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية

● نظرة عامة:

حقق الاقتصاد العالمي تحسناً في النمو خلال العام 2017، محققاً نمواً نسبته 3.7% مقابل نمو 3.2% خلال عام 2016. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمهما البيانات والمؤشرات الاقتصادية الإيجابية الصادرة عن اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا، هذا بالإضافة إلى نتائج وشروط اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي أزلت الستار عن كثير من الغموض وراء النتائج الاقتصادية جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما ساهم نمو كل من الاقتصاد الصيني وارتفاع أسعار النفط في الزخم الحاصل في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تسجيل أسواق الأسهم العالمية مستويات مرتفعة وصفت بالتاريخية.

● النمو الاقتصادي:

أنهى الاقتصاد الأمريكي عام 2017 محققاً نمواً بنسبة 2.3%، مُقابل نمو 1.5% خلال عام 2016، ويعزى هذا النمو إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وقد تمثلت العوامل الاقتصادية في انتعاش مؤشرات كل من التصنيع، الاستثمار والطلبات على السلع الرأسمالية، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على معدلات البطالة والتي بلغت 4.0% خلال العام موضوع التقرير، أما على الصعيد السياسي، فقد استفاد الاقتصاد الأمريكي من أجندة الرئيس الأمريكي ترامب تجاه قطاع الأعمال، حيث استطاعت حكومته في نهاية عام 2017 تمرير قانون خفض الضرائب، والذي من المتوقع أن يسهم ذلك في إنعاش الاقتصاد الأمريكي بما يقارب 1.5 تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

أما فيما يخص اقتصاد منطقة اليورو، فقد كان أداء النشاط الاقتصادي خلال عام 2017 أقوى من المتوقع، حيث سجل النمو الاقتصادي لهذه البلدان خلال العام موضوع التقرير معدلاً 2.4%، مقابل معدل نمو 1.8% خلال عام 2016، ويعزى هذا الارتفاع إلى

تحسن اقتصادات معظم بلدان منطقة اليورو، حيث ارتفع النمو في كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، والبرتغال بنسب وصلت 2.5%، 1.8%، 1.6% و 1.7% على التوالي. هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة في المنطقة لتصل عند أدنى مستوى لها منذ حوالي 9 أشهر، لتستقر عند مستوى 9.1%.

وعلى خلاف باقي الاقتصادات الأخرى، فقد سجل اقتصاد المملكة المتحدة انكماشاً وصلت نسبته 0.2% خلال عام 2017، ليتراجع النمو إلى 1.7% مقابل نمو 1.8% خلال عام 2016، هذا على الرغم من توصل المملكة إلى اتفاق حول خروجها من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، الأمر الذي سيفسح المجال للتفاوض فيما يخص العلاقات التجارية، ويعزى هذا الانكماش إلى تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية لكل من قطاع البناء والتشييد وقطاع الإنتاج الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية بنسب انخفاض قدرها 1.4%، 0.4% و 1.0% على التوالي.

في المقابل شهد الاقتصاد الياباني نمواً ملحوظاً خلال عام 2017، ليصل إلى 1.7% مقابل نمو بلغ 1.0% خلال عام 2016، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل من أهمها زيادة معدل الصادرات تماشياً مع الانتعاش الحاصل في التجارة العالمية، فضلاً عن تسجيل الاستهلاك الخاص أعلى نسبة له منذ عام 2014، وذلك بسبب انخفاض معدل البطالة الذي وصل إلى أقل من 3.0% خلال العام موضوع التقرير، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية، الأمر الذي حفز كلاً من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، أما معدل التضخم فقد سجل ارتفاعاً وصل إلى حوالي 0.47% وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية بالأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد نما خلال عام 2017 بنسبة 0.1% ليصل إلى 6.9% مقابل نسبة نمو 6.7% خلال عام 2016، وتركز هذا النمو بشكل رئيسي على قطاع الصناعات بسبب الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، والتي من شأنها تعزز الطلب على الآلات الثقيلة وغيرها من الآلات والمواد الصناعية ذات الصلة بقطاع الإنشاءات، وقد صاحب هذا التوسع في مشاريع البنية التحتية سياسة مالية توسعية، أما على صعيد بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد استقر معدل البطالة عند مستوى 4.0%، مع ارتفاع طفيف لمعدل التضخم.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد تباطأ النمو الاقتصادي فيها، ليصل إلى 2.2% خلال عام 2017، مقابل نسبة نمو 5.0% خلال عام 2016، ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الانكماش الكبير إلى انخفاض معدلات النمو للدول المُصدرة للنفط في المنطقة، حيث انخفض النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة لكل من الجزائر، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017 على النحو الآتي: 1.5%، -0.4%، -2.1%، 0.1% و 1.3% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بهذه البلدان إلى اتخاذ جملة من التدابير الانكماشية واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية للموازانات العامة من خلال تقليل النفقات الحكومية وتقليص فاتورة الدعم، وإجراء إصلاحات هيكلية لاقتصاداتها من أجل تقليل الاعتماد على النفط لتمويل موازاناتها العامة، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى سياسية شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العام الماضي، والتي زادت من حدة الانكماش الاقتصادي بالمنطقة.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

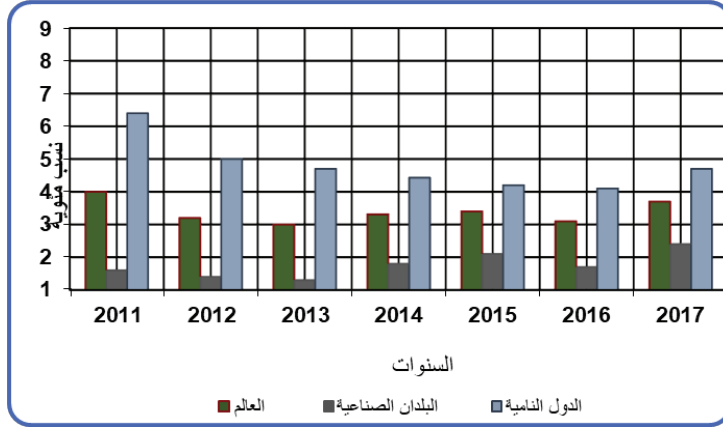
"نسب مئوية"

2017	2016	2015	مجموعة الدول
3.7	3.2	3.4	العالم:
2.4	1.7	2.1	البلدان الصناعية:
2.3	1.5	2.6	الولايات المتحدة الأمريكية
2.4	1.8	2.0	دول منطقة اليورو
1.7	1.0	1.2	اليابان
1.7	1.8	2.2	المملكة المتحدة
2.7	2.3	1.9	دول صناعية أخرى
4.7	4.4	4.2	البلدان النامية والأسواق الناشئة الأخرى (*):
5.9	3.2	4.7	بلدان وسط وشرق أوروبا
2.1	0.4	- 2.2	بلدان الكومنولث المستقلة
6.5	6.5	6.7	آسيا
6.9	6.7	6.9	- الصين
6.7	7.1	7.9	- الهند
2.2	5.0	2.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 0.7	1.7	4.1	- المملكة العربية السعودية
1.3	- 0.6	0.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2.8	1.4	3.4	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب أفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

شكل رقم (1) معدلات النمو الحقيقي في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

● البطالة:

نتيجة لتحسن النمو الاقتصادي والذي أدى إلى فتح مواطن شغل في مختلف بلدان العالم، فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضاً خلال العام موضوع التقرير، حيث انخفضت في البلدان الصناعية خلال عام 2017، لتصل إلى 5.6%، مقابل 6.2% عام 2016، وأيضاً انخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل 4.4% خلال عام 2017، مقارنةً بمعدل بلغت نسبته 4.9% لعام 2016، وذلك بسبب زيادة عدد الوظائف في كل من القطاع الزراعي وقطاع الضيافة وقطاع الترفيه، وانخفضت أيضاً معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 4.2%، مقارنة بمعدل بلغ 4.9% لعام 2016، كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً لتصل إلى 9.1% خلال عام 2017، مقابل 10.0% خلال عام 2016، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاض معدلات البطالة في كل من ألمانيا وإسبانيا لتصل إلى 3.8% و17.2% على التوالي، أما بالنسبة لمعدلات البطالة في جمهورية مصر، فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2017 لتصل إلى 12.2%، مقابل معدل بلغت نسبته 12.7% عام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التوظيف في قطاع الإنشاءات، وعلى خلاف ما

تقدم شهدت معدلات البطالة في الجمهورية التونسية ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير لتصل إلى 15.3%، مقابل معدل بلغ 14.0% عام 2016، وذلك نتيجةً إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في المنطقة الجنوبية من البلاد، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي بهذه المنطقة.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية وبعض الدول الأخرى

"نسب مئوية"

2017	2016	مجموعة الدول
5.6	6.2	الدول الصناعية
4.4	4.9	الولايات المتحدة الأمريكية
9.1	10.0	دول منطقة اليورو
4.2	4.9	المملكة المتحدة
2.9	3.1	اليابان
3.8	4.2	ألمانيا
12.2	12.7	مصر
15.3	14.0	تونس
17.2	19.6	إسبانيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

● التضخم:

شهدت معدلات التضخم خلال عام 2017 ارتفاعاً على صعيد الدول الصناعية، حيث ارتفعت معدلات التضخم في هذه المجموعة من الدول لتصل إلى 1.7%، مقابل معدل تضخم بلغت نسبته 0.8% عام 2016، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية؛ فقد ارتفع معدل التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو والمملكة المتحدة بشكل ملحوظ لتصل إلى 2.1%، 1.5% و 2.7% على التوالي، مقابل معدلات بلغت 1.3%، 0.2% و 0.7% على التوالي عام 2016، وذلك بسبب ارتفاع أسعار كل من قطاع الرعاية الصحية وقطاع العقارات والمواد الغذائية هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في حين كان ارتفاع أسعار كل من قطاع الخدمات والمواد الغذائية والطاقة السبب الأساسي لارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو.

أما فيما يخص المملكة المتحدة فيعود ارتفاع التضخم إلى ارتفاع فاتورة الواردات بسبب انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 12.0% أمام العملات الدولية الرئيسية؛ إلا أن

مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة انخفضت لتصل إلى 4.0% عام 2017، مقابل 4.4% عام 2016، وجاء هذا التراجع كمحصلة للانخفاض الحاد لمعدلات التضخم في كل من دول الكومنولث المستقلة ودول آسيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى 5.5%، 2.4% و 11.0% على التوالي لعام 2017، مقارنة بنسب بلغت 8.3%، 2.8% و 11.3% على التوالي لعام 2016.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

"نسب مئوية"

2017	2016	2015	مجموعة الدول
1.7	0.8	0.3	الدول الصناعية:
2.1	1.3	0.1	الولايات المتحدة الأمريكية
1.5	0.2	0.0	دول منطقة اليورو
0.5	-0.1	0.8	اليابان
2.7	0.7	0.1	المملكة المتحدة
4.0	4.4	4.7	الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:
6.2	3.2	3.2	دول وسط وشرق أوروبا
5.5	8.3	15.5	دول الكومنولث المستقلة
2.4	2.8	2.7	آسيا
6.6	4.9	5.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11.0	11.3	7.0	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2018

● التجارة العالمية:

انتعشت حركة التجارة الخارجية العالمية خلال العام موضوع التقرير، حيث شهد معدلات نمو التجارة العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2017 ليصل إلى 4.9%، مقابل 2.3% عام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث ارتفعت معدل صادراتها في عام 2017 بنحو 4.2%، مقابل 2.0% في عام 2016، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً أيضاً وصلت نسبته إلى 4.0% في عام 2017، مقابل 2.7% في عام 2016. ويرتبط هذا النمو للتجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى رواج النشاط الاقتصادي حول العالم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وازدياد الإنفاق على المشروعات الاستثمارية، أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو صادراتها ليصل إلى 6.4% عام 2017، مقابل 2.6% عام 2016، وعلى نفس السياق فقد شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً ملحوظاً

لتصل إلى 6.4% عام 2017، مقابل 1.8% خلال عام 2016، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة، وارتفاع أسعار السلع الأولية بالأسواق العالمية.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"

2017	2016	2015	مجموعة الدول
4.9	2.3	2.7	إجمالي التجارة العالمية
			الدول الصناعية:
4.2	2.0	2.8	الصادرات
4.0	2.7	4.6	الواردات
			الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:
6.4	2.6	1.5	الصادرات
6.4	1.8	- 0.9	الواردات

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات بلدان العالم، فكانت نتائج العام موضوع التقرير إيجابية لمعظم الدول، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري للبلدان الصناعية من 316.7 مليار دولار عام 2016، ليصل إلى 396.2 مليار دولار عام 2017، وذلك كمحصلة لفوائض الحسابات الجارية لكل من دول منطقة اليورو واليابان ومجموعة الدول الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة ليصل 106.7 مليون دولار، في المقابل انخفض عجز الحسابات الجارية الإجمالية للبلدان النامية والأسواق الناشئة الأخرى ليصل إلى 25.2 مليار دولار لعام 2017، مقارنةً بعجز بلغ 90.6 مليار دولار عام 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم البلدان النامية.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

"مليار دولار"

2017	2016	2015	مجموعة الدول
396.2	316.7	295.8	الدول الصناعية:
-466.2	-451.7	-434.6	الولايات المتحدة الأمريكية
442.4	408.2	371.7	دول منطقة اليورو
195.4	188.1	134.1	اليابان
-106.7	-153.9	-150.0	المملكة المتحدة
346.1	348.5	365.5	دول صناعية أخرى
-25.2	-90.6	-59.7	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
-49.6	-32.8	-35.3	دول وسط وشرق أوروبا
26.6	-0.3	52.4	دول الكومنولث المستقلة
151.0	226.6	312.0	آسيا
-28.0	-130.3	-123.3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-39.8	-57.6	-91.5	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

● أسعار سلع التجارة العالمية:

شهدت أسعار المواد الصناعية الأولية ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير، حيث بلغت نسبة هذا الارتفاع 1.4%، مقارنةً بالانخفاض الذي شهده عام 2016 والذي وصل 5.2%، ويرجع ذلك في الأساس إلى تحسن الظروف الاقتصادية للعديد من البلدان خلال عام 2017، الأمر الذي أثر إيجابياً على مستويات الطلب الكلي، وقد شهد التغير السنوي لأسعار كل من النفط والسلع الأولية (باستثناء الوقود) ارتفاعاً خلال عام 2017 بلغ 23.0%، و6.8% على التوالي، مقابل معدلات انخفاض قدرها 15.7%، و1.5% على التوالي خلال عام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وفي نفس السياق، ارتفع التغير السنوي لأسعار المواد الغذائية خلال عام 2017، ليصل إلى 2.9%، مقابل 2.7% خلال عام 2016، ويرجع هذا الارتفاع إلى التراجع في الإنتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية، وارتفاع الطلب العالمي على المواد الغذائية، في المقابل حيث شهد التغير السنوي لأسعار المواد الزراعية الخام ارتفاعاً خلال عام 2017 بنسبة 2.3%، ومن جهة أخرى سجل التغير السنوي لأسعار المعادن ارتفاعاً ملحوظاً وذلك بسبب انخفاض الكميات المعروضة من المعادن خلال عام 2017، بسبب تقلص الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الصيني.

جدول رقم (6): التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

"نسب مئوية"

البيان	2014	2015	2016	2017
المواد الصناعية الأولية	-0.5	-2.2	-5.2	1.4
النفط	-7.5	-47.2	-15.7	23.0
السلع الأولية باستثناء الوقود	-3.9	-17.6	-1.5	6.8
سلع غذائية	-4.1	-17.4	2.7	2.9
- مشروبات	20.7	-3.1	-5.0	-9.3
- مواد زراعية خام	2.0	-13.5	-5.7	2.3
- معادن	-10.1	-23.0	-5.4	22.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية:

وعلى صعيد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 9.5% خلال عام 2017 أمام العملات، ويعزى ذلك للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية، فقد اعتبرت إخفاقات وتباطؤ الإدارة الأمريكية في تمرير الوعود الانتخابية المتمثلة في إصلاحات الرعاية الصحية وإصلاح نظام الضرائب وتطوير البنية التحتية للولايات المتحدة؛ إلى غير ذلك من التقلبات السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سواء الداخلية أو الخارجية؛ اعتبرت أحد العوامل السلبية التي ساعدت في زيادة الضغط على قيمة الدولار الأمريكي، حيث انخفضت قيمة الدولار أمام اليورو من 0.9487 يورو للدولار خلال العام 2016 إلى 0.8338 يورو للدولار خلال عام 2017. كما ساهم هذا الانخفاض في تحسن أداء اقتصادات دول منطقة اليورو، فضلاً عن التوقعات الإيجابية من قبل المستثمرين تجاه قيمة اليورو، ومن المتوقع أيضاً انتهاء المصرف الأوروبي المركزي من برنامج التيسير الكمي، الأمر الذي سيزيد من الضغوط على المصرف الأوروبي المركزي لرفع سعر الفائدة، هذا وقد ساعد أيضاً دخول رؤوس الأموال إلى السوق الصينية في ارتفاع قيمة اليوان الصيني مقابل الدولار، ليصل إلى 6.5116 يوان للدولار خلال عام 2017، مقابل 6.9498 يوان للدولار خلال عام 2016، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الين الياباني والجنيه الإسترليني بسبب العوامل سابقة الذكر والتي واجهها الاقتصاد الأمريكي.

جدول رقم (7): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

(وحدات من العملة لكل دولار)

العملة	2016	2017
اليورو	0.9487	0.8338
الجنيه الإسترليني	0.8129	0.7401
الين الياباني	116.8000	112.9000
الفرنك السويسري	1.1078	0.9758
اليوان الصيني	6.9498	6.5116

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

● التطورات النفطية الدولية:

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات عديدة خلال العام موضوع التقرير، فعلى صعيد الكميات المعروضة من النفط الخام، فقد ارتفع متوسط الكميات المعروضة ليصل إلى 97.5 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب زيادة إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة إلى دخول الصادرات النفطية من جمهورية إيران إلى أسواق النفط العالمية، وفي نفس السياق؛ ارتفع متوسط الكميات المطلوبة من النفط الخام خلال عام 2017 ليصل إلى 97.0 مليون برميل يومياً، أما على صعيد أسعار النفط الخام فقد سجل الربع الأول من عام 2016 أدنى مستوى لسعر سلة الأوبك منذ عام 2004، حيث سجل متوسط سعرها حوالي 30.2 دولار للبرميل، وفي ما يأتي تفصيل لكل من العرض والطلب وأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

- العرض:

ارتفع العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2017، بنسبة 0.5 % أو بمقدار 0.5 مليون برميل في اليوم، ليصل إجمالي المعروض في الأسواق العالمية إلى 97.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017، مقابل 97.0 مليون برميل خلال عام 2016، وقد جاءت هذه الزيادة في المعروض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع معروض هذه الدول من النفط الخام بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 25.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2017، مقابل 23.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2016، كنتيجة لارتفاع المعروض من أمريكا الشمالية والجنوبية بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً ممثلاً ذلك بشكل رئيسي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والبرازيل، ويعزى هذا النمو أساساً إلى التقدم الملحوظ في التغييرات الهيكلية لمقاييس الإنجاز التي شهدتها آبار النفط الخام بالولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإنتاج الموسمية التي شهدتها حقول النفط الكندية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، والتوقعات الإيجابية لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

- الطلب:

شهد الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير، ليصل إلى 97.03 مليون برميل يومياً، مقابل 96.6 مليون برميل يومياً خلال العام 2016، أي

بنسبة نمو بلغت 0.4 % وبزيادته قدرها 0.4 مليون برميل يومياً، ويرجع السبب وراء زيادة الكميات المطلوبة من النفط الخام إلى تعافي معظم اقتصادات الدول المستوردة للنفط، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على النفط الخام تركز في كل من الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب تحسن أنشطة قطاع البتروكيماويات، قطاع النقل والقطاع الصناعي، بالإضافة إلى قطاع الانشاءات "إنشاء الطرق" في الهند، فضلاً عن التقلبات المناخية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية "الأعاصير"، والتي أدت إلى زيادة الطلب على النفط الخام.

جدول رقم (8): العرض العالمي للنفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2015	2016	2017				متوسط عام 2017	معدل النمو في عام 2017
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	23.9	23.4	25.4	25.1	25.4	26.1	25.5	9.0
أمريكا الشمالية والجنوبية*	20.5	19.5	21.1	20.9	21.3	22.0	21.3	9.2
أوروبا**	3.5	3.5	3.9	3.8	3.7	3.7	3.8	8.6
دول المحيط الهادي	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.0
2- دول خارج المنظمة منها:	30.0	29.6	30.2	30.0	29.7	30.1	30.0	1.4
الاتحاد السوفيتي السابق	14.0	14.2	14.1	14.1	13.9	14.1	14.1	-0.7
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الصين	4.3	4.0	4.0	4.0	3.9	4.0	4.0	0.0
دول آسيوية أخرى	3.6	3.6	3.7	3.6	3.6	3.6	3.6	0.0
أمريكا اللاتينية	4.6	4.5	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	15.6
الشرق الأوسط	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	-7.7
أفريقيا	2.1	1.9	1.8	1.8	1.8	1.9	1.8	-5.3
3- منظمة الأوبك	38.1	39.3	38.5	38.5	38.6	38.8	38.7	-1.5
نفط خام	31.7	32.6	32.3	32.3	32.3	32.4	32.4	-0.6
غاز مسال	6.2	6.7	6.2	6.2	6.3	6.4	6.3	-6.0
4- عائدات التكرير	2.2	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	-4.3
5- الوقود الحيوي***	2.3	2.4	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	-54.2
مجموع العرض العالمي	96.6	97.0	97.4	96.9	97.0	98.3	97.5	0.5

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2018

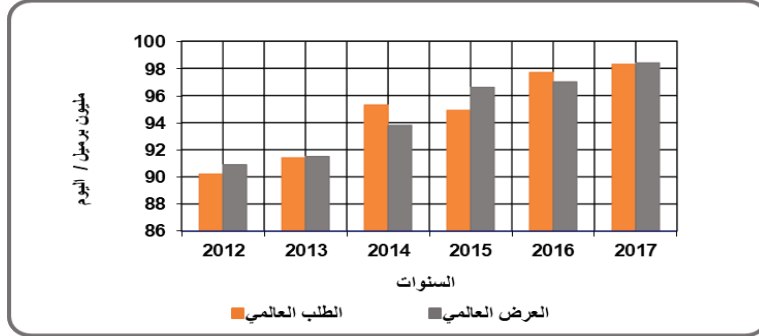
* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*** بداية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل

والولايات المتحدة

شكل (2) العرض والطلب العالمي للنفط و الغاز المسال



المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2018.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2015	2016	2017				متوسط عام 2017	معدل النمو في عام 2017
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	46.4	46.9	47.0	46.9	47.7	47.8	47.4	1.1
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.6	24.7	24.6	25.0	25.2	25.1	25.0	1.2
أوروبا	13.7	14.1	13.8	14.2	14.6	14.3	14.2	0.7
دول المحيط الهادي	8.0	8.1	8.6	7.7	7.9	8.4	8.2	1.2
2- دول خارج المنظمة منها:	48.6	49.7	48.7	49.4	50.0	50.6	49.6	-0.2
الاتحاد السوفيتي السابق	4.9	4.8	4.6	4.4	4.8	5.1	4.7	-2.1
أوروبا	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.7	0.0
الصين	11.5	11.9	11.9	12.4	12.3	12.6	12.3	3.4
دول آسيوية أخرى	12.5	13.1	12.9	13.3	12.9	13.5	13.1	0.0
أمريكا اللاتينية	6.8	6.6	6.3	6.5	6.8	6.5	6.5	-1.5
الشرق الأوسط	8.4	8.4	8.1	7.9	8.4	7.8	8.1	-3.6
أفريقيا	4.1	4.2	4.2	4.2	4.1	4.3	4.2	0.0
مجموع الطلب العالمي	94.9	96.6	95.7	96.3	97.7	98.4	97.0	0.4

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2018

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
 ** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- أسعار النفط:

وعلى صعيد أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فقد ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك بنسبة 28.6% ليصل إلى 52.5 دولار للبرميل خلال عام 2017، مقابل 40.8 دولار للبرميل خلال عام 2016، وكانت زيادة هذه الأسعار نتيجة لبعض التطورات الهامة التي حدثت في أسواق النفط الخام خلال عام 2017، جاء في مقدمة هذه التطورات التوقف المفاجئ في إمدادات النفط الخام في كل من نيجيريا وبحر الشمال خلال الربع الأول من العام موضوع التقرير، وانخفاض النمو في الطلب العالمي، وانخفاض مستويات المخزون من النفط الخام في الولايات المتحدة، والتوقف المفاجئ لمحطات تكرير النفط في أوروبا، كل هذه العوامل ساهمت في الزخم الحاصل في أسعار النفط خلال لعام 2017، ومن العوامل الجيوسياسية التي ساهمت هي الأخرى في ارتفاع أسعار النفط؛ التهديدات التركية بقتل خطوط إمداد النفط القادمة من إقليم كردستان إلى الموانئ التركية، وذلك كوسيلة للضغط على الإقليم الكردستاني بسبب استفتاء الاستقلال، وقد عززت أيضا الاضطرابات السياسية التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر أكتوبر، كان من أبرزها حملة القضاء على الفساد في المملكة العربية السعودية، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الذي أبرم من قبل الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث تم تمديد العمل بهذه الاتفاقية حتى نهاية عام 2018، بحيث يتم الاستمرار في تخفيض إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يوميا، والجدير بالذكر أنه قد انضم إلى هذه الاتفاقية عدد 11 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة.

جدول رقم (10): متوسط أسعار النفط الخام لسلة أوبك

"دولارا للبرميل"

السنوات	2016	2017
الفترة		
الربع الأول	30.2	52.0
الربع الثاني	42.4	48.6
الربع الثالث	42.9	50.0
الربع الرابع	47.5	59.4
متوسط العام	40.8	52.5

المصدر: منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، التقرير السنوي 2017

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

● نظرة عامة:

شهدت البلدان العربية ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2.6 تريليون دولار خلال عام 2017 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ولكن صوبح هذا الارتفاع بتباطؤ معدل النمو الذي بلغ 2% مقارنة بمستوى بلغ 3.3% عام 2016، وذلك نتيجة لاستمرار تأثيرات التطورات الجيوسياسية في المنطقة على عدد من الاقتصادات المهمة، مقابل تحسن نسبي شهدته معدلات النمو في عدد من البلدان عام 2017، كذلك شهدت حصة البلدان العربية من الناتج العالمي تراجعاً وصل إلى 2.9% عام 2017 بعد أن كان 3.3% في عام 2016، كما أدت الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة له أيضاً بالتوازي مع الارتفاع النسبي لأسعار النفط؛ إلى تحسُّن أداء الموازنات العامة في 13 دولة خلال عام 2017، بالتزامن مع ارتفاع متوسط معدل التضخم إلى 7.8% مقارنة بمعدل متوسط بلغ 5.3% عام 2016¹.

هذا ولا تزال بعض البلدان العربية سواءً في مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له متأثرة بالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها منذ عام 2011، لتمتد آثارها إلى بلدان عربية مجاورة، ومن شأن استمرار تلك التطورات أن يؤثر على مسارات النمو في البلدان العربية ككل، وعلى قدرتها في جذب الاستثمارات وتدفقات التمويل الدولية اللازمة لدعم مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة².

أما على صعيد إجمالي المديونية الخارجية للبلدان العربية، فقد شهدت استقراراً نسبياً حول الحدود الآمنة لتلك الديون لعدد من البلدان العربية تقريباً منذ عام 2000 وحتى تاريخ هذا التقرير، حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى الـ 50% في 7 دول عربية، فيما جاء بنسبة أكثر قليلاً في 4 بلدان أخرى.

¹ التقرير السنوي 2017م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وفي هذا الصدد، تراجعت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في البلدان العربية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتصل تقديراتها إلى 960 مليار دولار عام 2017، وذلك نتيجة لاستمرار عدد من البلدان في استخدامها لتمويل عجز موازنتها الحكومية، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى البلدان العربية ارتفاعاً بنسبة 25% إلى ما يزيد على 31 مليار دولار عام 2017، مقابل 25.1 مليار دولار عام 2016، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى البلدان العربية ما نسبته 1.8% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 1.75 تريليون دولار، و 4.8% من إجمالي البلدان النامية البالغ 646 مليار دولار عام 2017. أما فيما يخص حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فقد ارتفعت عام 2017 بنسبة 10.5% لتصل إلى 2,135.3 مليار دولار، كنتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 14.8% أي بنحو 1,071.4 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط التي لارالت تمثل 58.0% من الصادرات السلعية للمنطقة، كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 6.4% إلى 1,064.0 مليار دولار خلال نفس الفترة موضوع التقرير.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2017، يمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

1. صندوق النقد العربي:

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2017 بشكل كبير، منها التطورات المتعلقة بالطلب الدولي على الصادرات العربية، أسعار الصرف والفائدة في الأسواق المالية العالمية، أسعار النفط، تطورات أسعار السلع الأولية، تدفقات التحويلات، والأوضاع المالية، كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تأثير المالية العامة في عدد من الدول العربية، إضافة إلى الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عدد من دول الاتحاد الأوروبي، تجاه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص من و إلى دول المنطقة العربية، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن

² تقرير "أفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، 2017م

اتجاهات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما كان من بين التحديات التي واجهتها الدول العربية خلال الفترة موضوع التقرير، ضيق الحيز المالي المتاح للاستثمارات نسبياً بصفة عامة والاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية بصفة خاصة، أيضاً جاءت الإصلاحات في أوضاع المالية العامة في مقدمة أولويات صانعي السياسات في الدول العربية كمطلب أساسي للدفع بعجلة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

في مجال النشاط الإقراضي خلال عام 2017، قد تسلم الصندوق خمسة طلبات للاستفادة من قروض الصندوق، طلب جاء من المملكة الأردنية الهاشمية وطلبان من الجمهورية التونسية وطلب من جمهورية السودان بالإضافة إلى طلب جاء من المملكة المغربية، وفيما يخص المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية فالطلبات جاءت للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي، لمواجهة الموقف الطارئ في موازين مدفوعاتها، أما طلب المملكة المغربية فجاء للحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم البرنامج الإصلاحي في القطاع المالي والمصرفي، بينما تسلم الصندوق طلبان آخران أحدهما من جمهورية السودان والآخر من الجمهورية التونسية لغرض الحصول على قرض في إطار تسهيل هيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام الصندوق بدراسة تلك الطلبات، كما تم تقديم القرض التعويضي لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، في حين وافق مجلس إدارة الصندوق خلال اجتماعه المنعقد في ديسمبر 2017 على توصيات لجنة القروض بمنح القرضين للجمهورية التونسية، أما فيما يخص القرض المقدم لجمهورية السودان فقد شرعت الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق في اتخاذ الترتيبات والإجراءات المعمول بها.

في ضوء ما سبق، بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي تم التعاقد عليها مع الدول الأعضاء خلال عام 2017 حوالي 82.9 مليون د.ع.ح، ما يعادل نحو 352 مليون دولار أمريكي، تمثلت في قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية، وقرض للمملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، بصفة عامة هدفت القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام 2017، إلى معالجة اختلالات موازين المدفوعات في البلدان المقترضة وكذلك تعزيز الدور المحوري للقطاع المالي والمصرفي. بينما فيما يخص المعونة الفنية عام 2017، فقد قام الصندوق بدعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، في عدة محاور أهمها كان تعزيز الشمول المالي من

خلال توفير فرص أكبر للوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات والأطر المؤسسية والرقابية التي توفر الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وكذلك العمل على توفير التمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملة المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

أما في مجال الاستثمار، واصل صندوق النقد العربي خلال عام 2017، نهجه في اتباع سياسة وإستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، والتي بدورها ساهمت في حماية رأس مال المستثمر، لتحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية، يشمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات بازل (3) لإدارة مخاطر هذا النشاط، ومن جهة أخرى واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى أموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة وإستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

أما فيما يخص الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالبلدان العربية، ففي نهاية عام 2017م، بلغ إجمالي قيمة الأموال المستثمرة 576 مليون دينار عربي حسابي، ما يعادل 2,461 مليون دولار أمريكي، ما يمثل تقريباً 21.0%، يتضمن ذلك ما قيمته 404 مليون د.ع. ح، ما يعادل 1,726 مليون دولار أمريكي، مستثمرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، وما قيمته 171 مليون د.ع. ح، ما يعادل 735 مليون دولار أمريكي، مستثمرة في السندات والأوراق المالية التي تصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية، أما من حيث الاستثمار بالعملة العربية، فتسمح سياسة الصندوق الاستثمارية وفق شروط محددة باستثمار جزء من الأموال

المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات البلدان العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 89 مليون د.ع.ح، تُعادل 380 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (11): المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2017.12.31

"بالآلاف دينار عربي حسابي"

البند	2016	2017
إجمالي الموجودات	3,743,706	3,667,222
إجمالي حقوق المساهمين	1,201,834	1,262,880
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التابعة	121,430	116,353
إجمالي المطلوبات	2,420,442	2,287,989
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	3,743,706	3,667,222

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي

المصدر: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، التقرير السنوي لعام 2017

أما فيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، فقد قام الصندوق خلال عام 2017 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، وذلك في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في البلدان العربية، حيث شملت إصداراته لهذا العام "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، كذلك قام بإصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" إصداري أبريل وسبتمبر 2017، كما أصدر الصندوق تقريراً مشتركاً عن أوضاع الجهود التي تبذلها البلدان العربية تجاه الارتقاء بقضايا التنقيف والتوعية المالية، وتقريراً مشتركاً آخر حول تطوير نظم التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية "الاتجاهات والتحديات وخيارات الإصلاحات" بالإضافة إلى ورقة عمل حول "قياس الشمول المالي في العالم العربي".

من ناحية أخرى، قام الصندوق بإعداد مجموعة متنوعة من الدراسات من أهمها "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية"، و"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية"، و"بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية : الوضع الراهن والتحديات"، و"قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي"، و"النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في البلدان العربية"، و"انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"، و"قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية"، وفيما يخص المنشورات؛ فخلال عام 2017، أصدر الصندوق العدد الثاني من نشرة حول "تنافسية الاقتصادات العربية"، و العدد الخامس من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبنية في الدول العربية".

أما على صعيد نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات، خلال العام 2017 واصل الصندوق العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، كذلك استخدام برامج تدريبية جديدة حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2017 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 32 دورة استفاد منها 948 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة بعدد 28 دورة لعام 2016م استفاد منها 748 متدرباً من الكوادر العربية، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد خلال الفترة 2016-2017 تقدر بحوالي 27%.

2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

استمر صندوق الإنماء العربي خلال عام 2017 في تعزيز جهود البلدان العربية من خلال برنامج الإقراض لتنفيذ المشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها، كما حظيت مشاريع البنى الأساسية بأولوية لتوفير الخدمات الضرورية وزيادة طاقاتها الإنتاجية، ولتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة، بالإضافة إلى استمرار الصندوق في تقديم

المعونات القطرية والقومية للدول الأعضاء بهدف توفير الدعم المؤسسي، والتدريب والإسهام في تمويل الدراسات العامة والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات. هذا وقد بلغ عدد القروض التي قدمها صندوق الإنماء العربي للقطاع العام خلال العام 2017، 13 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 458.0 مليون دينار كويتي، استفادت منها 7 دول عربية، وأسهمت في تمويل 13 مشروعاً للقطاع العام منها 12 مشروعاً جديداً، كما قدرت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع بقرابة 928.9 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 49.3%، حيث حظيت مشاريع قطاع الطاقة والكهرباء بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام موضوع التقرير، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها حوالي 39.3% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع قطاع النقل والاتصالات بنسبة بلغت 33.0%، تليها مشاريع المياه والصرف الصحي بنسبة بلغت حوالي 20.7%، ثم مشاريع قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 7.0%.

كما بلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص 663 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 9.7 مليار دينار كويتي منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2017، استخدمت لتمويل 562 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 26.2% من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة، حيث حظيت مشاريع البنى الأساسية بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 70.9% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة 19.4%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 6.8%، ومشاريع القطاعات الأخرى بنسبة 2.9%، ومن بين إجمالي قروض صندوق الإنماء العربي، بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية عام 2017، حوالي 6.3 مليار دينار كويتي، أي حوالي 75.3% من صافي القروض النافذة. كما ساهم صندوق الإنماء العربي في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ 31.7 مليون دينار كويتي، بجانب ذلك قام الصندوق بالمساهمة في رأس مال صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ نحو 10.0 مليون دينار كويتي.

أما بخصوص المعونات، فقد قدم صندوق الإنماء العربي 31 معونة قطرية وقومية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 7.2 مليون دينار كويتي خلال عام 2017، منها 16 معونة قطرية بقيمة إجمالية قُدرت بحوالي 4.8 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 68.3% لتنفيذ برامج طارئة، وحوالي 27.6% خُصصت لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 4.1% لدراسات الجدوى والمشاريع، كما بلغ عدد المعونات القومية التي قدمها صندوق الإنماء العربي خلال العام موضوع التقرير 16 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 2.4 مليون دينار كويتي، خُصص منها حوالي 85.7% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 14.3% للندوات والمؤتمرات، أيضاً واصل صندوق الإنماء العربي للإسهام في تمويل البرامج العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 5.9 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الخامسة عشر من هذا البرنامج.

إضافةً إلى ذلك، فقد بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها صندوق الإنماء العربي منذ بداية نشاطه وحتى نهاية عام 2017 حوالي 1,143 معونة، بما قيمته 386.9 مليون دينار كويتي، منها 602 معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها 154.1 مليون دينار كويتي، و541 معونة قومية بقيمة 68.1 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، أظهرت الحسابات الختامية صندوق الإنماء العربي عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ حوالي 126.66 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 82.11 مليون دينار كويتي في عام 2016، كما أن الإنفاق الإداري خلال عام 2017 بلغ حوالي 8.67 مليون دينار كويتي، مقابل إنفاق إداري حوالي 8.52 مليون دينار كويتي لعام 2016، وبلغ صافي الربح 112.88 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 59.18 مليون دينار كويتي في عام 2016، وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2017 حوالي 3,505.59 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 3,333.52 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016.

جدول رقم (12): أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2017.12.31

" مليون دينار كويتي "

2017	2016	البيان
2,820.7	2,740.8	رأس المال
3,505.6	3,333.5	مجموع الموارد
		القروض:
13	9	عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام
458.0	445.0	إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام
663	650	العدد الإجمالي للقروض
9,727.7	9,269.7	الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة
6,283.3	6,013.8	الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض
3,444.9	3,202.1	الإجمالي التراكمي للأقساط المسددة
2,838.4	2,811.7	إجمالي الدين القائم
		المعونات:
1,143.0	1,111.0	العدد الإجمالي للمعونات القطرية والقومية
222.2	215.0	الإجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية
178.1	294.9	الإجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية
164.6	129.1	الإجمالي التراكمي للبرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني
138.4	142.8	الإجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العاجل

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2017

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

بلغت القيمة الإجمالية لمحفظه عقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة حتى نهاية عام 2017 نحو 1,403.6 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ قدر بحوالي 1,325.1 مليون دينار أمريكي في عام 2016، أي بزيادة نسبتها 5.92%.

- عقود ضمان الاستثمار:

بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام 2017، نحو 226.6 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 16.1% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت عقود تأمين ائتمان الصادرات نحو 791.9 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 56.4% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود إعادة التأمين الوارد:

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية نحو 385.1 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 27.4% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

هذا وقد استفاد من الضمانات التي تقدمها المؤسسة خلال عام 2017 مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 16 بلد عربي وغير عربي وعدد من المصارف العربية والمشاركة، جاء في مقدمة البلدان المستفيدة من الضمان المملكة العربية السعودية بنسبة 20.0%، تليها الكويت بنسبة 15.7%، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 15.36%، فالجمهورية التونسية بنسبة 10.1%، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة 9.4%، والجمهورية اللبنانية بنسبة 5.8%، ثم البنوك العربية والمشاركة بنسبة 4.7%، الجمهورية الفرنسية بنسبة 4.4%، ومملكة البحرين بنسبة 3.9%، و من ثم سويسرا بنسبة 3.3%، والمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 2.1%، وسلطنة عُمان بنسبة 2.0%، والمملكة المتحدة بنسبة 1.2%، وسنغافورة بنسبة 0.8%، و جمهورية مصر العربية بنسبة 0.7%، وألمانيا بنسبة 0.3%، وفي الختام الجمهورية التركية بنسبة 0.1%.

وبلغ عدد البلدان المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 65 بلداً، منها 17 بلداً عربياً تصدرتها جمهورية مصر العربية بنسبة 14.6%، فيما توزعت بقية العقود على 48 بلداً بما نسبته 13.0% من قيمة العقود.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا قد شهد انتعاشاً خلال عام 2017، وذلك نتيجة التحسن الملحوظ في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 28.5%، مقابل معدل انخفاض بلغت نسبته حوالي 2.7% في عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج إلى التحسن الذي طرأ على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث حقق الناتج المحلي النفطي نمواً بحوالي 83.7%، على الرغم من أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفاضاً بحوالي 2.3%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2013) لعام 2017 نحو 103.9 مليار دينار، مقابل 80.9 مليار دينار في عام 2016، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 53.2 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 50.8 مليار دينار.

وقد أدى هذا الانتعاش في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 11,440.1 دينار خلال عام 2016، إلى 14,496.2 دينار خلال عام 2017.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2017 نمواً بلغت نسبته 33.3% ليصل إلى 99.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 74.7 مليار دينار خلال عام 2016، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 11.2 مليار دينار خلال عام 2016 إلى حوالي 28.0 مليار دينار في عام 2017 بمعدل ارتفاع بلغ 149.9%، كما حقق الناتج المحلي غير النفطي نمواً حيث ارتفع من 63.5 مليار دينار في عام 2016 إلى حوالي 71.5 مليار دينار عام 2017، بمعدل نمو بلغ 12.7%.

وقد أدى هذا التسارع في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10,557.6 دينار خلال عام 2016، إلى 13,876.7 دينار خلال عام 2017.

جدول رقم (13): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,015.1	1,511.5	1,300.0	-14.0
صيد الأسماك	98.8	91.6	49.6	-45.9
التعدين واستغلال المحاجر	30,289.1	27,985.2	52,410.1	87.3
الصناعات التحويلية	2,998.1	2,939.5	2,674.3	-9.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,905.7	1,941.2	2,047.1	5.5
الإنشاءات	1,443.2	1,638.0	1,366.9	-16.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,306.3	5,487.6	5,824.3	6.1
الفنادق والمطاعم	207.9	142.4	91.5	-35.7
النقل والتخزين والاتصالات	4,296.9	3,951.3	3,862.6	-2.2
الوساطة المالية	3,701.8	3,574.2	3,306.1	-7.5
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,566.2	7,846.9	7,947.6	1.3
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	24,615.8	24,104.6	23,250.6	-3.5
التعليم*	36.6	30.7	23.8	-22.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	110.4	93.7	94.0	0.3
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	134.6	88.5	59.1	-33.2
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-579.1	534.5	369.6	-30.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	83,147.5	80,892.6	103,937.9	28.5
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	31,294.2	28,949.7	53,170.0	83.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	51,853.2	51,942.9	50,767.9	-2.3

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (14): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والحراجة	2.42	1.87	1.25
صيد الأسماك	0.12	0.11	0.05
التعدين واستغلال المحاجر	36.43	34.60	50.42
الصناعات التحويلية	3.61	3.63	2.57
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.29	2.40	1.97
الإنشاءات	1.74	2.02	1.32
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3.98	6.78	5.60
الفنادق والمطاعم	0.25	0.18	0.09
النقل والتخزين والاتصالات	5.17	4.88	3.72
الوساطة المالية	4.45	4.42	3.18
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	10.30	9.70	7.65
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29.60	29.80	22.37
التعليم*	0.04	0.04	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.13	0.12	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.11	0.06
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.66	0.36
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	37.64	35.79	51.16
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	62.36	64.21	48.84

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (15): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "مليون دينار"	عدد السكان* "بالآلاف"	متوسط نصيب الفرد "بالدينار"
2015	83,147.5	6,946	11,970.6
2016	80,892.6	7,071	11,440.1
2017	103,937.9	7,170	14,496.2

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تقديرات

جدول رقم (16): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,832.4	3,057.1	3,522.3	15.2
صيد الأسماك	119.1	143.3	104.7	-26.9
التعدين واستغلال المحاجر	16,021.4	10,907.3	27,699.3	154.0
الصناعات التحويلية	2,786.3	2,536.6	2,627.3	3.6
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,220.0	2,147.8	2,121.5	-1.2
الإنشاءات	2,408.4	2,504.8	4,039.3	61.3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,095.8	7,618.9	10,884.8	42.9
الفنادق والمطاعم	251.9	231.4	218.5	-5.6
النقل والتخزين والاتصالات	4,265.9	4,130.8	4,526.7	9.6
الوساطة المالية	3,559.9	3,604.0	3,491.6	-3.1
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,846.3	8,414.2	8,852.4	5.2
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	28,405.4	29,674.7	31,615.8	6.5
التعليم*	42.1	50.5	60.9	20.6
الصحة والعمل الاجتماعي*	117.0	144.1	161.5	12.1
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	164.1	149.2	157.4	5.5
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-658.6	-662.0	588.0	-11.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	74,477.5	74,652.7	99,496.2	33.3
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	16,495.2	11,195.8	27,975.8	149.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	57,982.3	63,456.9	71,520.4	12.7

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (17): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والحراجة	3.80	4.10	3.54
صيد الأسماك	0.16	0.19	0.11
التعدين واستغلال المحاجر	21.51	14.61	27.84
الصناعات التحويلية	3.74	3.40	2.64
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.98	2.88	2.13
الإنشاءات	3.23	3.36	4.06
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	4.16	10.21	10.94
الفنادق والمطاعم	0.34	0.31	0.22
النقل والتخزين والاتصالات	5.73	5.53	4.55
الوساطة المالية	4.78	4.83	3.51
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	11.88	11.27	8.90
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	38.14	39.75	31.78
التعليم*	0.06	0.07	0.06
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.16	0.19	0.16
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.22	0.20	0.16
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.89	0.59
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	22.15	15.00	28.12
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	77.85	85.00	71.88

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

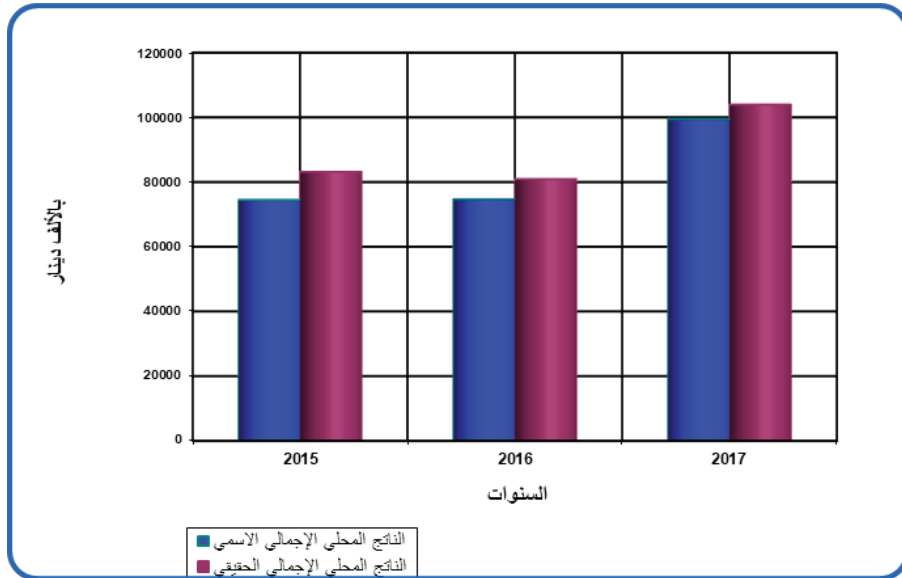
جدول رقم (18): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان * " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2015	74,477.5	6,946	10,722.4
2016	74,652.7	7,071	10,557.6
2017	99,496.2	7,170	13,876.7

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

*تقديرات

شكل (3): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

• معدل التضخم:

استمر معدل التضخم بأسعار سنة (2003) في الارتفاع منذ عام 2014، ليسجل خلال عام 2017 ارتفاعاً وصل إلى 28.5% مقابل ارتفاع نسبته 25.9% خلال عام 2016. هذا وقد تركز ارتفاع معدلات التضخم للعام موضوع التقرير في أسعار سلع وخدمات متفرقة لتصل نسبة 58.1% مقابل 38.2% في عام 2016، كما ارتفعت أسعار التعليم والثقافة والتسليّة بنسبة 49.7%، مقابل 34.6% خلال عام 2016، فيما سجلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ارتفاعاً نسبته 35.1% خلال العام موضوع التقرير مقابل 29.8% خلال عام 2016، وتعتبر هذه المجموعة من السلع، المحرك الأساسي للرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث تصل إلى 36.6% من وزن السلة. هذا ويعود ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني منذ عام 2014 إلى عدة أسباب أهمها:

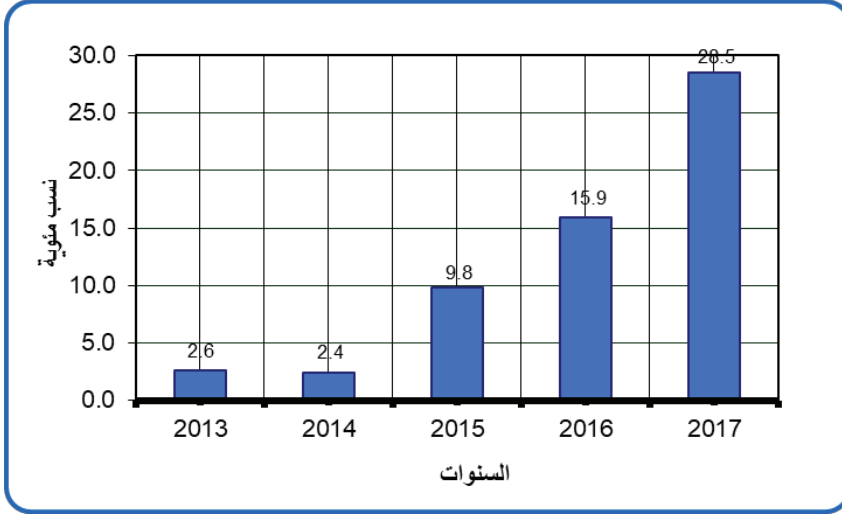
- سياسة التمويل بالعجز التي أدت إلى تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة، فاقت معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- سيطرة القطاع غير الرسمي على سوق السلع والخدمات واستخدام السوق الموازي للصرف الأجنبي في تمويل أعماله.

جدول رقم (19): الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2003=100)

معدل التضخم %	2017	2016	الوزن	المجموعات الرئيسية
35.1	376.6	278.7	366	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
27.5	325.0	254.9	73	الملابس الأقمشة والأحذية
2.9	172.0	167.1	233	السكن ومستلزماته
32.7	325.9	245.5	59	أثاث المسكن
19.2	367.1	308.0	40	العناية الصحية
15.3	209.2	181.5	112	النقل والمواصلات
49.7	270.7	180.8	64	التعليم والثقافة والتسليّة
58.1	407.3	257.6	53	سلع وخدمات متفرقة
	297.9	231.9	1000	الرقم القياسي العام
	28.5	25.9	-	معدل التضخم السنوي %

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (4): معدل التضخم السنوي



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● التطورات النفطية المحلية

شهد قطاع النفط خلال عام 2017 تحسناً مزدوجاً سواءً في كميات الإنتاج وكميات التصدير التي تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ارتفع متوسط إنتاج النفط ليصل إلى 878 ألف برميل يومياً، وارتفعت الأسعار العالمية لتصل في المتوسط إلى 53.1 دولار للبرميل.

وفيما يتعلق بالاحتياطي المؤكد لعام 2017 لكل من النفط والغاز الطبيعي، فقد بلغت نحو 48.36 مليار برميل من النفط و54,932 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

حقق إنتاج النفط خلال عام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 320.8 مليون برميل، مقارنةً بـ 137.9 مليون برميل في نهاية عام 2016، أي بنسبة نمو بلغت 132.6%، بما مقداره 182.9 مليون برميل، حيث ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام لعام 2017 ليصل إلى 878 ألف برميل يومياً، مقابل 400 ألف برميل يومياً لعام 2016، أي

بمعدل نمو قدره 119.5% بما مقدراه 478.0 ألف برميل، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع في معدلات الإنتاج، إلى تحسن الأوضاع الأمنية حول منطقة الحقول النفطية، وعودة الإنتاج إلى بعض الحقول النفطية التي كانت إما مغلقة أو متوقفة، مثل حقل البيضاء الذي كان مغللاً منذ عام 2014، كذلك رفعت شركة الواحة للنفط إنتاجها ليصل إلى 145 ألف برميل يومياً، أيضاً ارتفع الإنتاج في حقل الشرارة النفطي إلى 220 ألف برميل يومياً، وكذلك ساهم بدء تشغيل حقل الجرف النفطي البحري في رفع القدرة الإنتاجية الكلية للنفط الخام الليبي.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (20)؛ فقد لوحظ ارتفاع معدلات إنتاج جُل الشركات المنتجة، ليساهم في نهاية المطاف في ارتفاع معدلات إجمالي الإنتاج بنسب متفاوتة.

وقد احتلت شركة الخليج العربي المرتبة الأولى؛ حيث بلغ إنتاجها خلال عام 2017 حوالي 92.1 مليون برميل، مسجلة بذلك معدل ارتفاع وصل 18.8% وشكل إنتاجها نسبة 28.7% من إجمالي الكميات المنتجة، فيما حققت شركة أكاكوس الترتيب الثاني مسجلة ارتفاعاً وصل إلى 75.2 مليون برميل عام 2017، مقابل 1.0 مليون برميل عام 2016، وقد شكلت 23.4% من إجمالي كميات الإنتاج عام 2017، مقابل 0.7% من إجمالي كميات الإنتاج لعام 2016، فيما احتلت شركة الواحة على الترتيب الثالث بكميات إنتاج بلغت 52.0 مليون برميل، مقارنة بـ 5.7 مليون برميل عام 2016، أما الترتيب الرابع فكان من نصيب شركة ملينة للنفط (إيني) وصل إجمالي إنتاجها إلى 44.4 مليون برميل عام 2017 موزعة على النحو الآتي (10.9 مليون برميل مغمورة ، 33.4 مليون برميل يابسة)، مقابل 16.3 مليون برميل عام 2016 موزعة على النحو الآتي (5.3 مليون برميل باليابسة و 10.9 مليون برميل بالمنطقة المغمورة)، وكانت نسبة مساهمتها 13.8% من إجمالي الكمية المنتجة، أما شركة سرت فقد حلت في المرتبة الخامسة بقدرة إنتاجية بلغت 17.7 مليون برميل عام 2017، مقابل 17.5 مليون برميل عام 2016، أي بمعدل ارتفاع 1.1%.

في حين بلغت كميات إنتاج شركة فنترسهال إلى 11.6 مليون برميل لتشكل ما نسبته 3.6% من إجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فقد وصل إنتاجها إلى 11.1 مليون برميل وهو ما يشكل 3.5% من إجمالي الكمية المنتجة، وبلغ إنتاج شركة الزويتينة 4.4 مليون برميل لتساهم هذه الكمية بنسبة 1.4% من إجمالي كميات الإنتاج.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (20) ونظراً لعدم حدوث أي تغيرات في الاتفاقيات المبرمة؛ فقد لوحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الأجانب، واستمرت على النحو الآتي : امتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (ريبسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليتة للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليتة للغاز (إيني غاز)، الواحة والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 60%، 59.2% و 50% لكل منها على التوالي، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (20): توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات المنتجة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		2016		2017
	تشغيلي	رأسمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية % من الإجمالي
الخليج العربي	100.0	100.0	77.5	56.2	92.1
الواحة	59.2	59.2	5.7	4.1	52.0
ملينة للنفط (إيني للنفط)	85.5	50.0	16.3	11.8	44.4
أكاكوس (رييسول)	88.8	50.0	1.0	0.7	75.2
فنتر سهال	-	-	3.8	2.8	11.6
سرت	100.0	100.0	17.5	12.8	17.7
الهروج (فيبا)	88.0	50.0	2.6	1.9	12.1
الزويتينة	88.0	50.0	1.3	0.9	4.4
المبروك (توتال)	50.0	50.0	12.2	8.8	11.1
أو إم في	65.0	50.0	-	-	-
المجموع			137.9	100.0	320.8
متوسط الإنتاج اليومي (مليون برميل)			0.4		0.9

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية هي الأخرى تحسناً ملحوظاً خلال عام 2017، لتحقيق نسبة نمو بلغت 143% وما مقداره 169.1 مليون برميل، لتصل إلى 287.3 مليون برميل، مقابل 118.2 مليون برميل عام 2016، ويعزى هذا التحسن الحاصل في الصادرات النفطية إلى الارتفاع الذي شهدته كميات الإنتاج من النفط الخام الناتجة عن تحسن الظروف الأمنية حول مناطق الحقول والموانئ النفطية، بالأخص منطقة الهلال النفطي والتي تحوي على أكبر الموانئ النفطية والرئيسية في ليبيا.

حيث يلاحظ بالجدول رقم (21) والخاص بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة للنفط خلال عام 2017، استمرار تربع المؤسسة الوطنية للنفط على عرش الشركات المصدرة للنفط لتصل كمية صادراتها إلى 243.2 مليون برميل، لتستحوذ على ما نسبته 84.0% من إجمالي الكميات المصدرة لعام 2017.

والجدول الآتي يوضح صادرات النفط حسب الشركات النفطية، ومدى مساهمة كل شركة على حدة إلى إجمالي الكميات المصدرة لعام 2017.

جدول رقم (21): توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

2017		2016		الشركات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
243.7	84.0	100.7	90.5	المؤسسة الوطنية للنفط
3.8	1.3	5.3	4.8	فنترسهال
0	0.0	1.8	1.6	مليتة للنفط (إيني للنفط)
3.8	1.3	0.3	0.3	أو . إم . في
4.2	1.5	2.4	2.1	المبروك (توتال)
3.2	1.1	0	0.0	أكاكوس (رييسول)
0.3	0.1	0	0.0	ساجا
4.3	1.5	0	0.0	هسكي
1.4	0.5	0.2	0.2	بنزوكندا
3.4	1.2	0.0	0.0	أ . إن ، أي : شمال أفريقيا
0.4	0.1	0.0	0.0	المؤسسة الوطنية للنفط الكورية
0	0.0	0.0	0.0	أوكتيدنتال
0	0.0	0.0	0.0	إميرادا
8.3	2.9	0.6	0.5	ماراثون
10.5	3.7	0	0.0	كونكوفيلبس
287.3	100.0	118.2	100.0	المجموع
0.8		0.4		متوسط الصادرات اليومي (مليون برميل)

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- أسعار النفط الخام:

نظراً للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط خلال عام 2017، فقد ارتفع متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 53.15 دولاراً للبرميل، مقابل 41.60 دولار للبرميل في المتوسط عام 2016 بمعدل ارتفاع قدره 27.8%، هذا وقد واستمرت استفادة الخام الليبي من الهامش الذي حققه خام برنت على الأنواع الأخرى من النفط والتي ساهم فيها النقص الملحوظ في إمدادات النفط الليبي في السوق العالمي، والجدول رقم (22) يوضح متوسط أسعار النفط الليبي في الأسواق الدولية.

جدول رقم (22): متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

"دولاراً لكل برميل"

نوع الخام	2013	2014	2015	2016	2017
البريقة	108.39	94.45	51.76	43.30	53.67
الزويتينة	108.52	110.42	57.58	44.88	53.24
سرتيكا	108.07	87.74	-	44.67	58.82
السدرية	107.42	86.07	-	47.20	55.13
لؤلؤ الطفل	108.27	110.36	60.77	45.22	56.90
السيرير	106.87	90.89	54.31	44.97	51.23
مسلة	106.68	92.58	47.67	40.90	61.42
أمانا	107.18	84.14	57.10	47.96	52.54
البوري	107.48	99.49	50.21	38.21	50.45
الشرارة	109.00	98.71	-	-	54.18
الجرف	108.21	96.32	52.00	39.62	52.72
مليتنة	109.12	97.18	52.69	-	53.59
الوفاء	-	-	40.66	-	50.16
المتوسط العام	107.9	95.7	50.5	41.60	53.15

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

من خلال البيانات المتوفرة من الجدول رقم (23) والذي يوضح متوسط كميات الإنتاج من الغاز الطبيعي، يلاحظ ارتفاع كميات الإنتاج خلال عام 2017 لتصل إلى 865.4 مليار قدم مكعب، مقابل 775.9 مليار قدم مكعب عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 11.5 % وما مقداره 89.5 مليار قدم مكعب، وتبعاً لهذا الارتفاع ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من 2.126 مليار قدم مكعب خلال عام 2016، إلى 2.370 مليار قدم مكعب خلال عام 2017، أي بمعدل نمو بلغ 11.5%، حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الإنتاج 23.3%، في حين كانت نسبة إنتاج الغاز غير المصاحب إلى إجمالي الإنتاج 76.7%.

جدول رقم (23): المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	المتوسط اليومي	الإنتاج (بمليار قدم مكعب) المتوسط السنوي
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4
2016	2.126	775.9
2017	2.370	865.4

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2017 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (24) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد ارتفع من 3944.8 ألف طن متري خلال عام 2016 ليصل إلى 4693.9 ألف طن متري خلال عام 2017، مسجلاً ارتفاعاً قدره 749.1 ألف طن متري، وبنسبة نمو بلغت 19.0%.

جدول رقم (24): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2017		2016		2015	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
زيت الوقود الثقيل	1796.3	37.2	1854.2	47.0	1705.5	36.3
زيت الغاز (ديزل)	1003.0	26.7	916.8	23.2	1331.9	28.4
نافتا	539.2	14.2	518.2	13.1	666.7	14.2
كيروسين بنوعيه	360.4	10.1	226.1	5.7	477.0	10.2
بنزين بنوعيه	459.0	10.7	399.3	10.1	469.7	10.0
غاز مسال	44.3	1.1	30.2	0.8	43.1	0.9
الإجمالي	4202.3	100.0	3944.8	100.0	4693.9	100

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من البتروكيماويات:

شهد الإنتاج المحلي من البتروكيماويات في عام 2017 انخفاضاً بمقدار 32.7 ألف طن متري، بنسبة انخفاض قدرها 4.9%، لتصل إلى 634.5 ألف طن متري، مقابل 667.2 ألف طن خلال عام 2016.

جدول رقم (25): الإنتاج المحلي من البتروكيماويات

" ألف طن متري "

المنتجات	2017		2016		2015	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
اليوريا	341.6	39.3	243.7	36.5	257.5	40.6
الميثانول	207.7	23.9	160.2	24.0	129.6	20.4
الأمونيا	320.4	36.8	263.3	39.5	247.4	39.0
الإجمالي	869.7	100.0	667.2	100.0	634.5	100.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2017 ارتفاعاً بلغت نسبته 1.1% بما مقداره 99.4 ألف طن متري، ليصل إلى 8904.5 ألف طن متري خلال 2017، مقابل 8805.1 ألف طن متري خلال عام 2016.

جدول رقم (26): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2017		2016		2015		المشتقات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
3.1	277.7	3.0	269.3	2.7	264.3	الغاز المسال
44.2	3935.9	44.9	3955.1	38.2	3732.4	بنزين 95
2.2	197.8	2.1	187.0	1.9	181.9	كيروسين بنوعيه
37.9	3375.9	35.0	3078.9	43.2	4217.6	وقود الديزل
12.5	1117.2	15.0	1314.8	14.0	1365.5	زيت الوقود الثقيل
0.0	-	0.0	-	0.2	18	بنزين طيران
100	8904.5	100.0	8805.1	100.0	9761.7	المجموع

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

شهد العام المالي 2017 تحسناً أفضل مما كان عليه في عام 2016، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة في حدود 22,337.5 مليون دينار، مقابل إيرادات بلغت 8,595.2 مليون دينار خلال عام 2016، محققة بذلك زيادة بلغت 13,742.3 مليون دينار وما نسبته 152.5%، إضافة إلى إيرادات يتوقع تحصيلها تقدر بحوالي 37,560.0 مليون دينار وفق للمادة (2) لقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (5) بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2017، فيما بلغت المصروفات العامة نحو 32691.9 مليون دينار، لتسجل الميزانية العامة خلال العام موضوع التقرير عجزاً وصل نحو 10,354.4 مليون دينار.

إن الأوضاع السابق ذكرها جعلت من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ جُل التزامات الدولة الضرورية والتي يتعذر التوقف عن صرفها لارتباطها بحاجيات المواطن، ولتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات.

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2017

– الموقف التنفيذي للترتيبات المالية للسنة المالية 2017:

أ- الإيرادات العامة:

وفقاً لبيانات حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي بلغ إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام موضوع التقرير حوالي 22,337.5 مليون دينار كانت على النحو الآتي:

- 19,209.0 مليون دينار من حساب الإيرادات النفطية.
- 2,118.9 مليون دينار من حساب الإيراد العام.
- 845.2 مليون دينار من حساب الضرائب.
- 164.4 مليون دينار من حساب الجمارك.

جدول رقم (27): الإيرادات العامة لعام 2017

" مليون دينار "

المبالغ المحققة بالدينار	البيان
19,209.0	1- صافي الموارد النفطية
845.2	2- إيرادات الضرائب
164.4	3- الرسوم الجمركية
2,118.9	4- الإيراد العام
404	— الاتصالات
308.0	— مبيعات المحروقات المحلية
1,406.9	— أخرى
22,337.5	إجمالي الإيرادات

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب-المصروفات العامة:

وفقاً للبيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي لسنة 2017، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة أبواب الميزانية العامة خلال السنة المالية 2017 نحو 32,691.9 مليون دينار، موزعة على النحو الآتي.

- الباب الأول-المهايا والمرتبات وما في حكمها: تم تسجيل 20,293.3 مليون دينار لدعم الباب الأول.

- الباب الثاني- نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل: تم تسجيل 4,541.0 مليون دينار لدعم الباب الثاني.

- الباب الثالث- مشروعات وبرامج التنمية:

تم تسجيل 1,887.6 مليون دينار لدعم الباب الثالث

- الباب الرابع- الدعم وموازنة الأسعار:

تم تسجيل 5,970.0 مليون دينار لدعم الباب الرابع منها:

- 3,320.0 مليون دينار دعم للمحروقات.

- 595.0 مليون دينار دعم للكهرباء والإنارة العامة.

- 640.1 مليون دينار دعم لجهاز الإمداد الطبي.

- 310.0 مليون دينار دعم للنظافة العامة.

- 172.0 مليون دينار دعم لشركة المياه والصرف الصحي.

جدول رقم (28): المصروفات العامة لعام 2017

" مليون دينار "

الباب	البيان	المبالغ المسجلة لعام 2017
الأول	المرتبات وما في حكمها	20,293.3
الثاني	النفقات التسييرية والتشغيلية	4,541.0
الثالث	مشروعات وبرامج التنمية	1,887.6
الرابع	نفقات الدعم وموازنة الأسعار	5,970.0
	الدين العام	0.0
	المجموع	32,691.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات:

تشير بيانات ميزان المدفوعات لعام 2017، إلى تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات ليبيا بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة لارتفاع إنتاج وصادرات النفط الخام، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى لحدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 3.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 9.7 مليار دينار عام 2016 ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 6.2 مليار دينار مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار عام 2016 وذلك بسبب فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 11.5 مليار دينار في عام 2017 مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016 .

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2017:

الحساب الجاري:

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2017، حدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 6.2 مليار دينار، ويعزى ذلك للفائض في الميزان التجاري والذي بلغ 11.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016، على الرغم من ارتفاع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 4.0 مليار دينار في عام 2016 إلى 5.9 مليار دينار في عام 2017.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2017 فائض بلغ 11.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية من 9.4 مليار دينار في عام 2016 إلى 26.2 مليار دينار في عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من نحو 8.7 مليار دينار في عام 2016 إلى 24.9 مليار دينار في عام 2017، على الرغم من ارتفاع قيمة الواردات السلعية من 12.0 مليار دينار عام 2016 إلى 14.7 مليار دينار عام 2017.

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) ارتفاع العجز من 4.0 مليار دينار عام 2016 إلى عجز قدره 5.3 مليار دينار عام 2017، ويعزى هذا لارتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 6.2 مليار دينار في عام 2017، مقابل 3.9 مليار دينار عام 2016، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية من 1.1 مليار دينار عام 2016، إلى عجز 0.9 مليار دينار عام 2017، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 1.8 مليار دينار عام 2017، مقابل 1.0 مليار دينار في عام 2016.

الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2017، إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.5 مليار دينار في عام 2017، مقابل تدفقات للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

الميزان الكلي:

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضا لأول مرة منذ عام 2013 بلغ 3.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 9.7 مليار دينار في عام 2016.

جدول رقم (29): ميزان المدفوعات

"مليون دينار"

2017	2016	2015	2014	البنود
6,152.7	-6,540.2	-12,713.6	-24,172.3	أ- الحساب الجاري
26,221.8	9,402.1	14,996.9	24,511.0	السلع: الصادرات (فوب)
14,673.1	12,047.1	22,684.5	38,631.7	السلع: الواردات (فوب)
148.7	118.8	372.5	100.6	الخدمات: دائن
6,336.2	4,007.4	5,880.0	9,469.2	الخدمات: مدين
5,361.2	-6,533.6	-13,195.1	-23,489.4	1- ميزان السلع والخدمات
3,391.5	1,719.0	2,274.3	2,361.1	الدخل الأولي: دائن
1,604.5	675.1	633.2	1,620.4	الدخل الأولي: مدين
7,148.2	-5,489.7	-11,554.0	-22,748.7	2- ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي
-50.0	0.0	0.0	0.0	الدخل الثانوي: دائن
945.5	1,050.6	1,159.6	1,423.5	الدخل الثانوي: مدين
0.0	0.0	0.0	0	ب- الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: دائن
0.0	0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: مدين
6,152.7	-6,540.2	-12,713.6	-24,172.3	صافي الأقرض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
1,521.1	1,300.3	-3,938.3	534.7	ج- الحساب المالي
-409.4	610.9	545.3	-98.6	الاستثمار المباشر: الأصول
0.0	0.0	0.0	0	الاستثمار المباشر: الخصوم
357.0	-2,006.9	2,343.5	1,054.0	استثمارات الحافظة: الأصول
357.0	-2,006.9	-2,343.5	1,054.0	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
0.0	0.0	0.0	0.0	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
0.0	0.0	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الأصول
0.0	0.0	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم

تابع

2017	2016	2015	2014	البندود
2,032.2	2,269.5	5,736.5	-406.3	الاستثمارات الأخرى: الأصول
0.0	0.0	0.0	0.0	الأسهم الأخرى
2,032.2	2,269.5	5,736.5	-406.3	سندات الدين الأخرى
-1,390.0	-695	0.0	0.0	المصرف المركزي
912	67.1	3,773.6	-3,464.2	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
2,510.0	2,897.3	2,221.4	3,057.9	الحكومة العامة
0.0	0.0	552.3	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
458.7	-426.9	-33.4	14.5	الاستثمارات الأخرى: الخصوم
0.0	0.0	0.0	0.0	الأسهم الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	وحدة حقوق السحب الخاصة
458.7	426.9-	-33.4	14.5	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	-1	0.0	المصرف المركزي
458.7	127.9	-20.6	18.5	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
0	-554.7	-12.8	-4.1	الحكومة العامة
0.0	0.0	0.0	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
-1,098.4	-1,894.0	287.1	-2,697.5	د-صافي السهو والخطأ
3,533.2	-9,735.0	-16,364.8	-27,404.4	هـ-الأصول الاحتياطية

المصد: مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذا أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال.

وفيما يأتي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2017:

أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2017، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 12,669.6 مليون دينار بما نسبته 45.1%، ليصل إلى 40,772.8 مليون دينار، مقابل 28,103.2 مليون دينار خلال عام 2016. ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة أساساً إلى النمو الكبير في حجم الصادرات والتي بلغت نسبته 105.8%، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي تزامنت مع ارتفاع كميات الإنتاج المحلي من النفط الخام، كما سجلت الواردات تراجعاً بلغ 11.7%.

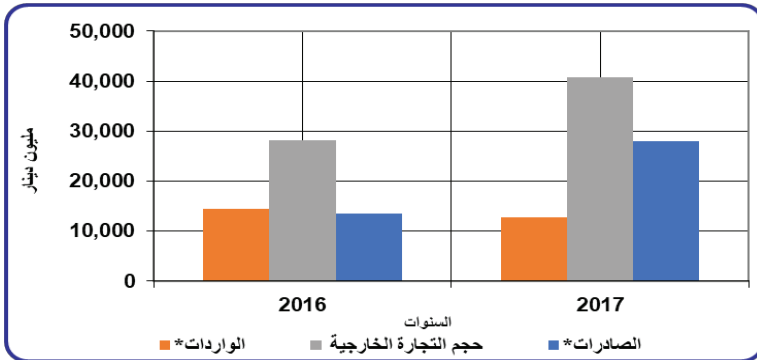
جدول رقم (30): حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2017-2016)

"مليون دينار"

البند	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات*	13,579.4	27,950.9	14,371.5	105.8
الواردات*	14,523.8	12,821.9	- 1,701.9	-11.7
حجم التجارة الخارجية	28,103.2	40,772.8	12,669.6	45.1

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (5): حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2016)



*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثانياً: الصادرات:

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث شكلت الصادرات النفطية لعام 2017 ما نسبته 89.1% من إجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات عنيفة نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية. فمن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (31) يلاحظ الارتفاع الملحوظ في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير والبالغ نحو 14,371.5 مليون دينار بما نسبته 105.8% لتصل إلى 27,950.9 مليون دينار، مقابل 13,579.4 مليون دينار خلال عام 2016، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية منذ عام 2017، المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط مصحوبة بزيادة في الكميات المنتجة من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

يتضح من البيانات بالجدول رقم (31) مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2017، لتصل إلى نحو 24,910.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك نسبة 89.1% من إجمالي الصادرات. وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 8.4% من إجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 2.5% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي واعتماده على صادرات النفط الخام، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول رقم (32) الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ شكلت نسبة 67.9% من إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، لتصل إلى 18,983.8 مليون دينار ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول

الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلداناً صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، فيما شكلت الصادرات للبلدان الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 16.0% و 9.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، لتبلغ 4,475.8 مليون دينار و 2626.2 مليون دينار على التوالي .

جدول رقم (31): التركيب السلعي للصادرات (2016-2017)

" مليون دينار "

أقسام السلع	2016	2017	الأهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	46.7	67.4	0.2
مشروبات وتبغ	0.03	0.3	0.0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	221.2	348.7	1.3
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	8,991.9	24,910.7	89.1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.1	0.0
مواد كيميائية	177.3	109.9	0.4
مصنوعات صُنفت على أساس المواد التي صنعت منها	121.7	145.7	0.5
آلات ومعدات نقل	21.1	25.5	0.1
مصنوعات مختلفة	8.1	6.0	0.0
سلع غير مصنفة على أساس النوع	3,991.1	2,336.6	8.4
المجموع	13,579.4	27,950.9	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

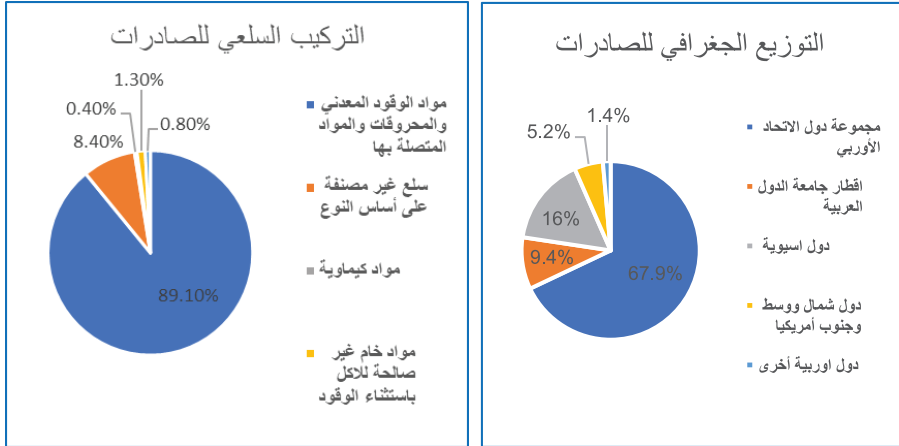
جدول رقم (32): التوزيع الجغرافي للصادرات (2016-2017)

" مليون دينار "

المنطقة	2016	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2017	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	6,914.3	50.9	18,983.8	67.9
أقطار جامعة الدول العربية	4,132.1	30.4	2,626.2	9.4
دول آسيوية	1,993.3	14.7	4,475.8	16.0
دول أوروبية أخرى	138.7	1.0	381.8	1.4
بلدان أفريقية	5.7	0.0	4.0	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	392.4	2.9	1447.8	5.2
أستراليا ونيوزيلندا	0.0	0.0	31.6	0.1
مجموع الصادرات	13579.4	100.0	27950.9	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (6): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للصادرات لعام 2017



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثالثاً: الواردات:

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية؛ كالألات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، على الأسواق الخارجية.

هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير نحو 12,821.9 مليون دينار مقابل 14,523.8 مليون دينار عام 2016، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 1,701.9 مليون دينار بما نسبته 11.7%.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2017، حيث شكلت 25.0% من إجمالي الواردات فيما احتلت واردات الآلات ومعدات النقل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 18.1%، وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي في ظل محدودية المعروض منه، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم تدهور سعر الصرف.

وجاءت واردات كل من مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها والمصنوعات المختلفة ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها؛ في المرتبة المالية مشكلة بذلك ما نسبته 17.0%، و12.0% و10.6% من إجمالي الواردات على التوالي، فيما شكلت واردات المواد الكيماوية، المشروبات والتبغ، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ما نسبته 8.8% و4.3% و2.1% من إجمالي الواردات على التوالي، فيما لم تتعد الواردات الأخرى نسبة 2.1% من إجمالي الواردات.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية 44.6% من إجمالي الواردات خلال عام 2017 لتصل إلى 5,718.0 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، فيما شكلت الدول الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية والدول الأوروبية الأخرى ما نسبته 27.4% و18.5% و5.2% من إجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي. وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا حيث لم تتعد نسبة 3.9% و0.3% من إجمالي الواردات خلال عام 2017.

جدول رقم (33): التركيب السلعي للواردات (2016-2017)

" مليون دينار "

الاهمية النسبية	2017	2016	اقسام السلع
25.0	3,208.6	4,123.6	مواد غذائية وحيوانات حية
4.3	546.3	255.0	مشروبات وتبغ
1.7	212.8	199.9	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
17.0	2,185.3	1,521.5	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها
2.1	268.9	388.7	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
8.8	1,126.0	1,217.0	مواد كيميائية
10.6	1,353.1	1,602.7	مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها
18.1	2,326.2	3,390.6	آلات ومعدات نقل
12.0	1,541.1	1,729.3	مصنوعات مختلفة
0.4	53.5	95.8	سلع غير مصنفة على أساس النوع
100.0	12,821.9	14,523.8	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

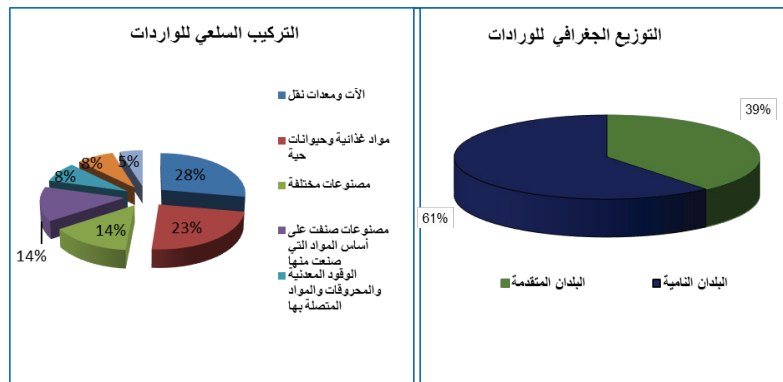
جدول رقم (34): التوزيع الجغرافي للواردات (2016 - 2017)

" مليون دينار "

النسبة من إجمالي الواردات (%)	2017	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2016	المنطقة
44.6	5,718.0	38.0	5,519.8	مجموعة دول الاتحاد الأوربي
18.5	2,378.0	21.3	3,095.8	أقطار جامعة الدول العربية
27.4	3,515.3	30.7	4,460.9	دول آسيوية
5.2	665.7	5.4	779.3	دول أوربية أخرى
0.1	7.9	0.1	12.8	بلدان أفريقية
3.9	493.8	4.1	592.4	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
0.3	43.2	0.4	62.7	أستراليا ونيوزيلندا
100.0	12,821.9	100.0	14,523.8	مجموع الواردات

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (7): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للواردات لعام 2017



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

رابعاً: التطورات النقدية

● تطورات القاعدة النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2017 زيادة نسبتها 15.8%، بما مقداره 8.6 مليار دينار، أي أنها ارتفعت من 54.6 مليار دينار في نهاية عام 2016 إلى 63.2 مليار دينار في نهاية عام 2017، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية وتشمل كلاً من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت النقدية لدى الجمهور ارتفاعاً بنسبة 13.9%، حيث ارتفعت من 27,103.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 30,865.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من نحو 24,779.5 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 30,267.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، بنسبة 22.1%، أو ما مقداره 5,488.3 مليون دينار، في حين انخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 537.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة 9.6%.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد انخفضت من 2,120.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 1,529.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنحو 591.1 مليون دينار، وما نسبته 27.9%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثراً توسعياً على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 5,478.2 مليون دينار، بما نسبته 5.4%، كذلك كان لصافي الأصول المحلية أثراً توسعياً على هذه القاعدة أي بزيادة قدرها 3,124.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.8% في نهاية عام 2017، كما يتضح من الجدول (رقم 35).

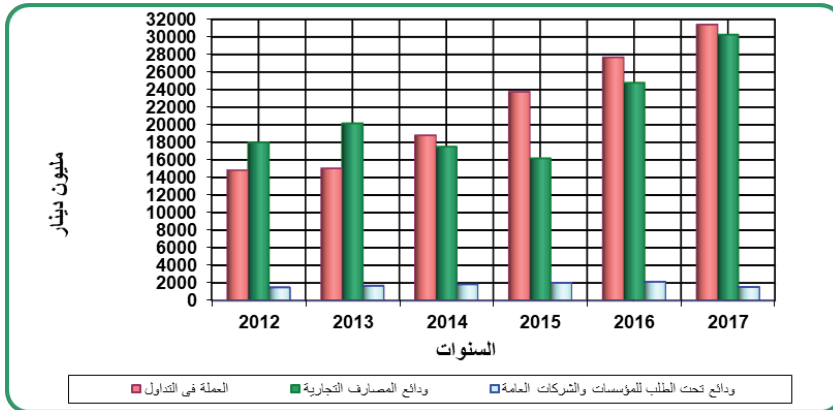
جدول رقم (35): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	54,597.6	63,199.9	8,602.3	15.8
1- العملة المصدرة للتداول:	27,679.9	31,403.0	3,723.1	13.5
- بخزائن المصارف	594.7	537.8	-56.9	-9.6
- لدى الجمهور	27,103.2	30,865.2	3,762.0	13.9
2- ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي	24,779.5	30,267.8	5,488.3	22.1
3- ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة	2,120.2	1,529.1	-591.1	-27.9
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	54,597.6	63,199.9	8,602.3	15.8
1- صافي الأصول الأجنبية	100,876.9	106,355.1	5,478.2	5.4
2- صافي الأصول المحلية:	(46,279.3)	(43,155.2)	3,124.1	-6.8
- الخزانة العامة	(2,980.4)	7,844.4	10,824.8	-363.2
- القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
- المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(43,298.9)	(50,999.6)	-7,700.7	17.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (8) القاعدة النقدية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2017، ارتفاعاً بنحو 15,017.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.6% ليصل إلى 111,338.7 مليون دينار، مقابل 96,320.9 مليون دينار في نهاية عام 2016. وقد تركزت الزيادة الحاصلة في اجمالي عرض النقود (ع2) من خلال عرض النقود بالمفهوم الضيق (ع1) الذي ازداد بنحو 14,480.1 مليون دينار، أو ما نسبته 15.3% ليصل في نهاية عام 2017 إلى 109,089.1 مليون دينار، مقابل 94,609.0 مليون دينار في نهاية عام 2016، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 27,103.2 مليون دينار إلى 30,865.2 مليون دينار أي ما مقداره 3,762.0 مليون دينار ونسبة بلغت 13.9% في نهاية عام 2017، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 67,505.8 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 78,223.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة 15.9%، وما مقداره 10,718.1 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 71.7% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 28.3%، أما رصيد شبه النقود فقد ارتفع بنحو 537.7 مليون دينار، وما نسبته 31.4% ليصل إلى 2,249.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل 1,711.9 مليون دينار في نهاية عام 2016. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع1) انخفضت من 28.6% في نهاية عام 2016 إلى 28.3% في نهاية عام 2017، كما انخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع2) من 28.1% في نهاية عام 2016 إلى 27.7% في نهاية عام 2017. وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2017 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.73 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.76 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي ارتفع بنسبة 2.3%، أو ما مقداره 2,485.7 مليون دينار وكذلك ارتفاع صافي الائتمان المحلي الذي ارتفع بمقدار 8,259.2 مليون دينار، أي بنسبة 97.3% في نهاية عام 2017؛ كان لهما أثر توسعي على عرض النقود، وعلى ارتفاع صافي الائتمان المحلي وعلاقته بعجز الميزانية، في حين كان لصافي البنود الأخرى الذي انخفض بنسبة 22.1%، كان له أثر انكماشى على عرض النقود.

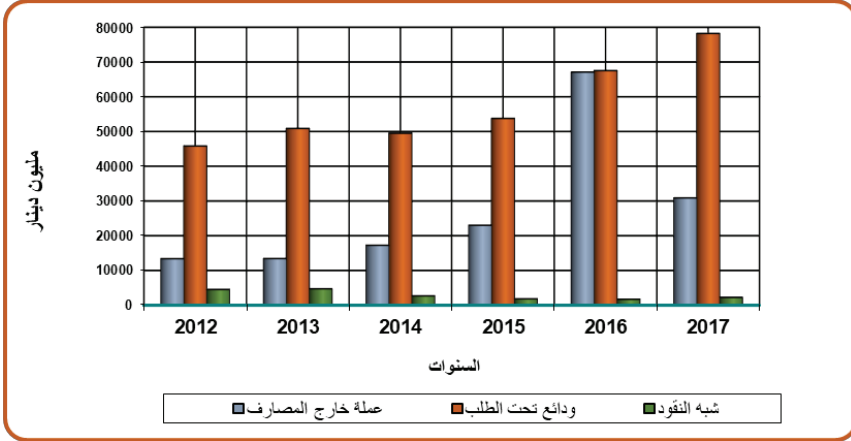
جدول رقم (36): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (1ع):	94,609.0	109,089.1	14,480.1	15.3
- العملة خارج المصارف	27,103.2	30,865.2	3,762.0	13.9
- ودائع تحت الطلب	67,505.8	78,223.9	10,718.1	15.9
2. شبه النقود:	1,711.9	2,249.6	537.7	31.4
3. السيولة المحلية (2ع) = (2+1)	96,320.9	111,338.7	15,017.8	15.6
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	96,320.9	111,338.7	15,017.8	15.6
1. صافي الأصول الأجنبية	107,151.0	109,636.7	2,485.7	2.3
2. الائتمان المحلي:	8,487.8	16,747.0	8,259.2	97.3
أ. الخزانة العامة (صافي):	(1,1081.1)	(1,515.2)	9,565.9	-86.3
- المصرف المركزي	(2,980.4)	7,844.4	10,824.8	-363.2
- المصارف التجارية	(8,100.7)	(9,359.6)	-1,258.9	15.5
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	19,568.9	18,262.2	-1,306.7	-6.7
3. صافي البنود الأخرى	(19,317.9)	(15,045.0)	4,272.9	-22.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (9) عرض النقود



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار، وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث ارتفعت قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 5.9% في نهاية عام 2017، أي ارتفع من 1.4415 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2016 إلى 1.3562 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2017، كما ارتفع أيضاً أمام الفرنك السويسري بنسبة 1.0%، أي من 1.4055 لكل فرنك في نهاية عام 2016 ليصل إلى 1.3920 ديناراً لكل فرنك في نهاية عام 2017، وارتفع أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 2.6% في نهاية عام 2017، في حين انخفضت قيمة الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 8.0%، أي انخفض من 1.5076 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2016 إلى 1.6281 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2017، كذلك انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 3.8%،

ليصل إلى 1.8327 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2017، مقابل 1.7654 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2016 وانخفض أمام اليوان الصيني بنسبة 0.5%، ليصل إلى 0.2084 ديناراً لكل يوان صيني في نهاية عام 2017، والجدول الآتي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية.

جدول رقم (37): أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

"دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2016	2017	نسبة التغير
دولار أمريكي	1.4415	1.3562	-5.9
يورو	1.5076	1.6281	8.0
جنيه إسترليني	1.7654	1.8327	3.8
فرنك سويسري	1.4055	1.3920	-1.0
ين ياباني (100 ين)	1.2358	1.2034	-2.6
اليوان الصيني	0.2073	0.2084	0.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 (عدا الحسابات النظامية)، ارتفاعاً قدره 16.7 مليار دينار، أو ما نسبته 10.4%، ليبلغ نحو 177.1 مليار دينار، مقابل 160.4 مليار دينار في نهاية عام 2016، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف (أصول وخصوم).

أولاً - الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 3.7 مليار دينار، أو ما نسبته 13.4% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 31.4 مليار دينار، مقابل 27.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2016 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً نسبة 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2017 نحو 145.7 مليار دينار، مقابل 132.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً ارتفاعاً مقداره 13.0 مليار دينار، أي ما نسبته 9.8%، وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات وأذونات خزنة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات وأذونات الخزنة الأجنبية وأرصدة العملات قابلة التحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 نحو 65.8 مليار دينار، مقابل نحو 62.8 مليار دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.0 مليار دينار، أو ما نسبته 4.8%، ويعزى هذا الارتفاع للتحسن الملحوظ في إيرادات النقد الأجنبي.

- المساهمات والاستثمارات المحلية:

لم يطرأ أي تغير على رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2017 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2016 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- المساهمات والاستثمارات الأجنبية:

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2017 بنحو 1.5 مليار دينار، أو ما نسبته 9.1 % ليصل إلى 14.7 مليار دينار، مقابل 16.2 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- قروض وسلفيات الخزانة العامة:

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2017 نحو 57.8 مليار دينار، مقابل 46.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، مظهراً زيادة قدرها 11.3 مليار دينار، أو ما نسبته 24.2 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2017، بالإضافة إلى عدم تسوية رصيد الترتيبات المالية بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية في عام 2016.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2017 نحو 4.3 مليار دينار، مقابل 4.1 مليار دينار في نهاية عام 2016، مظهراً ارتفاعاً قدره 207.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0 %.

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2017 ارتفاعاً بلغ 3.7 مليار دينار أو ما نسبته 13.4 %، ليصل إلى نحو 31.4 مليار دينار، مقابل 27.7 مليار دينار في نهاية عام 2016.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 ارتفاعاً قدره 13.9 مليار دينار ليصل إلى 112.9 مليار دينار، مقابل 99.0 مليار دينار في نهاية عام 2016، حيث ارتفع رصيد ودائع الخزنة العامة بنحو 958.1 مليون دينار أي ما نسبته 26.6 %، ليصل في نهاية عام 2017 إلى 4.6 مليار دينار، مقابل 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، بينما انخفض رصيد المجالس المحلية بنحو 93.4 مليون دينار، أي ما نسبته 3.5 % ليصل إلى 2.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، في حين ارتفع رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 13.6 مليار دينار، أو ما نسبته 23.0 % ليصل في نهاية عام 2017 إلى نحو 72.7 مليار دينار، مقابل 59.1 مليار دينار في نهاية عام 2016، كذلك ارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 255.7 مليون دينار، أي ما نسبته 0.9 %، ليصل إلى 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 27.2 مليار دينار في نهاية عام 2016، في حين انخفض رصيد حسابات متنوعة بنحو 813.1 مليون دينار، أي ما نسبته 12.8 % ليصل إلى 5.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2016، كما انخفض رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 661.4 مليون دينار أي ما نسبته 42.0 % ليصل إلى 913.4 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2016 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات انخفاضاً بلغ 1.5 مليار دينار، أي ما نسبته 15.7 %، ليصل إلى نحو 8.0 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 1.3 مليار دينار، أو ما نسبته 6.0 % ليصل في نهاية عام 2017 إلى نحو 22.4 مليار دينار، مقابل 21.1 مليار دينار في نهاية عام 2016.

والجدول رقم (38) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (38): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول				
أولاً: أصول إصدار العملة:	27,701.8	31,404.8	3,703.0	13.4
1- سندات وأذونات الخزينة الأجنبية والعملات الأجنبية	27,654.9	31,357.9	3,703.0	13.4
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	132,686.9	145,703.9	1,301.7	9.8
1- سندات وأذونات الخزينة الأجنبية والعملات الأجنبية	62,818.4	6,581.6	2,997.6	4.8
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	16,151.6	14,673.9	-1,477.7	-9.1
4- الدين العام الممنوح للخزينة العامة:	46,559.3	57,849.4	11,290.1	24.2
- سندات وأذونات الخزينة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات للخزينة العامة	46,559.3	57,849.4	11,290.1	24.2
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
6- الأصول الأخرى	4,128.2	4,335.2	207.0	5.0
مجموع الأصول	160,388.7	177,108.7	16,720.0	10.4
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	27,701.8	31,404.8	3,703.0	13.4
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	27,697.9	31,403.0	3,705.1	13.4
2- عملة لدى العمليات المصرفية	3.9	1.8	-2.1	-53.8
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	132,686.9	145,703.9	13,017.0	9.8
1- الودائع (الحسابات الجارية):	9,8981.1	112,873.0	13,891.9	14.0
- الخزينة العامة	3,607.4	4,565.5	958.1	26.6
- المجالس المحلية	2,697.2	2,603.8	-93.4	-3.5
- مؤسسات وأجهزة عامة	27,208.3	27,464.0	255.7	0.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	59,133.8	72,718.4	13,584.6	23.0
- حسابات متنوعة	6,334.4	5,521.3	-813.1	-12.8
- حسابات مصارف خارجية	1,574.8	913.4	-661.4	-42.0
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	9,457.9	7,976.0	-1,481.9	-15.7
4- الخصوم أخرى	21,173.1	22,441.5	1,268.4	6.0
مجموع الخصوم	160,388.7	177,108.7	16,720.0	10.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● المصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2017، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 116,477.0 مليون دينار، مقابل 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، بزيادة قدرها 13,021.9 مليون دينار ونسبة 12.6%.

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية:

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية:

أ- النقدية بالखزائن والمقاصة:

انخفض رصيد النقدية بمقدار 6,565.6 مليون دينار ونسبة 48.7%، ليصل إلى 6,927.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 13,492.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، حيث تركّز هذا الانخفاض في عمليات المقاصة بين المصارف والتي انخفضت بنسبة 50.0%، وكذلك انخفضت المقاصة بين الفروع بمعدل 51.5%، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (39): النقدية بالखزائن والمقاصة لدى المصارف التجارية

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
النقدية بالखزائن:	606.4	547.2	-9.8
- عملة محلية	594.7	537.8	-9.6
- عملة أجنبية	11.2	9.4	-16.1
المقاصة بين المصارف	8,488.9	4,245.9	-50.0
المقاصة بين الفروع	4,397.5	2,134.0	-51.5
الإجمالي	13,492.7	6,927.1	-48.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب- أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 84,262.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 62,306.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بمعدل ارتفاع قدره 35.2%، وتركز هذا الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 22,508.4 مليون دينار، حيث شكل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ما نسبته 63.1% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية عام 2017، فيما ارتفع رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بمقدار 3,228.6 مليون دينار ليصل إلى 26,415.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنة عما كانت عليه في عام 2016، وعلى الرغم من تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، إلا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات إيداع، وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (40): أرصدة المصارف التجارية

"مليون دينار"			
البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى:			
- المصرف المركزي	30,627.6	53,136.0	73.5
- المصارف المحلية	1,742.4	1,012.5	-41.9
- المصرف الليبي الخارجي	2,396.1	874.2	-63.5
- المصارف بالخارج	3,540.0	1,922.1	-45.7
ودائع زمنية:			
- شهادات الإيداع	23,187.1	26,415.7	13.9
- المصارف المحلية	0.0	0.0	0
- المصرف الليبي الخارجي	224.7	0.0	-100
- المصارف بالخارج	588.6	902.1	53.3
الإجمالي	62,306.5	84,262.6	35.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات

سجل إجمالي بند رصيد الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2017 نحو 1,311.5 مليون دينار، مقابل 1,789.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (41): استثمارات المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزنة	1,000.0	500.0	-50.0
استثمارات أخرى	789.2	811.5	2.8
الإجمالي	1,789.2	1,311.5	-26.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 17,446.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته 7.1%، وبمقدار 1,323.7 مليون دينار، وتركز هذا الانخفاض في رصيد السلف الاجتماعية من 5,901.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، إلى 4,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، وانخفض رصيد سلفيات وسحب على المكشوف من 4,827.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، إلى 4,440.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، ومن جانب آخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 17.4% في نهاية عام 2017، مقابل ما نسبته 15.5% في نهاية عام 2016، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 15.0% من إجمالي الأصول ونسبة 18.5% من إجمالي الودائع، وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية :

جدول رقم (42): قروض وتسهيّلات المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكشوف	4,827.9	4,440.8	-8.0
السلف الاجتماعية *	5,901.1	4,912.5	-16.8
قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,041.3	8,093.3	0.6
إجمالي القروض والتسهيلات	18,770.3	17,446.6	-7.1
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,910.0	3,040.8	4.5
صافي القروض والتسهيلات	15,860.3	14,405.8	-9.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

*تشمل رصيد قروض المراجعة للأفراد

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، في نهاية عام 2017 ما نسبته 68.0% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 11,867.7 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 32.0% بقيمة 5,578.9 مليون دينار، والجدول الآتي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (43): قروض المصارف التجارية (العام-الخاص)

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,915.9	5,578.9	-5.7
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	12,854.3	11,867.7	-7.7
الإجمالي	18,770.3	17,446.6	-7.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4 - الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو 1,463.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى 4,882.7 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 5,484.1 مليون دينار في نهاية عام 2016.

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء:

ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 10,857.3 مليون دينار وبنسبة 13.0% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 94,264.9 مليون دينار، مقابل 83,407.6 مليون دينار في نهاية عام 2016، وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لنمو أرصدة الودائع تحت الطلب بمقدار 12,634.9 مليون دينار، لتصل إلى 84,827.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 72,192.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في ودائع المؤسسات المالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة، وودائع القطاع الخاص بسبب التوسع في الإنفاق العام وكذلك نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية وانخفاض قيمة السحوبات على الودائع، في حين سجلت

أرصدة الودائع لأجل انخفضاً بمقدار 1,799.1 مليون دينار وبنسبة 16.9%، لتصل إلى 8,845.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 10,644.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، كما ارتفعت أرصدة ودائع الادخار بنسبة 3.8% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 591.7 مليون دينار، مقابل 570.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (44): تصنيف الودائع لدى المصارف التجارية

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	72,192.7	84,827.6	17.5
الودائع لأجل	10,644.7	8,845.6	-16.9
الودائع الادخارية	570.2	591.7	3.8
إجمالي	83,407.6	94,264.9	13.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص، ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2017 بمقدار 11,017.8 مليون دينار وبنسبة 24.9% لتصل إلى 55,227.7 مليون دينار، مقابل 44,209.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو رصيد ودائع الأفراد بالعملة المحلية وذلك بسبب انخفاض قيمة السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، كما ارتفع أيضاً رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي بنسبة 3.9% ليصل إلى 40,710.8 مليون دينار، منها 9,234.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من : صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 39,197.1 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2016، والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول رقم (45): ودائع القطاع العام والخاص لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	39,197.1	40,710.8	3.9
- ودائع حكومية	9,100.7	9,234.8	1.5
- ودائع القطاع العام	30,097.0	31,476.0	4.6
ودائع القطاع الخاص	44,209.9	55,227.7	24.9
إجمالي	83,407.6	95,938.5	15.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 368.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 429.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبنسبة انخفاض قدرها 14.3 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى تغطية المصارف بعضاً من التزاماتها تجاه المراسلين.

2- حقوق الملكية وأرباح العام:

- رأس المال المدفوع: ارتفع رأس المال المدفوع من 3,791.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 3,806.4 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- الاحتياطيات والأرباح: ارتفع رصيد الاحتياطيات والأرباح من 1,574.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، ليصل إلى 1,755.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 88.0%، لتبلغ 464.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل 247.1 مليون دينار خلال عام 2016.

جدول رقم (46): رأس المال وأرباح المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,791.4	3,806.4	0.4
الاحتياطي القانوني	342.8	346.1	1.0
احتياطيات غير مخصصة	30.0	31.9	6.3
أرباح العام	247.1	464.6	88.0
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	955.0	912.5	-4.5
إجمالي	5,366.3	5,561.5	3.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بلغت نسبته 7.9% وبمقدار 328.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، ليصل إلى 4,473.0 مليون دينار، مقابل 4,144.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، وكانت هذه الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (47): مخصصات المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,910.0	3,040.8	4.5
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	634.0	687.3	8.4
مخصصات عامة	594.3	738.2	24.2
مخصص تقييم أسعار الصرف	6.5	6.7	3.1
إجمالي	4,144.8	4,473.0	7.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 8,843.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 10,066.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، بانخفاض قدره 1,222.8 مليون دينار بما نسبته 12.1%.

ثالثاً: الحسابات خارج الميزانية (الحسابات المقابلة)

انخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2017 بنسبة 0.6%، ليصل إلى 46,532.6 مليون دينار مقابل 46,800.0 مليون دينار في عام 2016، وتركز هذا الانخفاض في خطابات الضمان والمستندات برسم التحصيل والحسابات الأخرى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (48): اعتمادات وخطابات الضمان المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
الاعتمادات المستندية *	29,054.1	29,735.8	2.3
خطابات الضمان *	13,578.6	13,272.5	-2.3
المستندات برسم التحصيل	1,060.7	710.1	-33.1
أخرى	3,106.5	2,816.5	-9.3
إجمالي	46,800.0	46,532.6	-0.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

* محلية وخارجية

جدول رقم (49): الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2016	2017	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- الأصول السائلة	62,912.9	86,121.3	23,208.4	36.9
التقديرة بالخزائن	606.4	547.2	-59.2	-9.8
- عملة محلية	594.7	537.8	-56.9	-9.6
- عملة أجنبية	11.7	9.4	-2.3	-19.7
الودائع لدى المصرف المركزي	53,814.7	79,551.7	25,737.0	47.8
- ودائع تحت الطلب	30,627.6	53,136.0	22,508.4	73.5
- شهادات إيداع	23,187.1	26,415.7	3,228.6	13.9
الودائع لدى المصارف المحلية	1,742.4	1,012.5	-729.9	-41.9
- ودائع تحت الطلب	1,742.4	1,012.5	-729.9	-41.9
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0	0
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	2,620.8	874.2	-1,746.6	-66.6
- ودائع تحت الطلب	2,396.1	874.2	-1,521.9	-63.5
- ودائع زمنية	224.7	0.0	-224.7	-100.0
الودائع لدى المصارف بالخارج	4,128.6	4,135.7	7.1	0.2
- ودائع تحت الطلب	3,540.0	1,922.1	-1,617.9	-45.7
- ودائع زمنية	588.6	902.1	313.5	53.3
2- الاستثمارات	1,789.2	1,311.5	-477.7	-26.7
3- القروض والتسهيلات	18,770.3	17,446.6	-1,323.7	-7.1
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,827.9	4,440.8	-387.1	-8.0
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المراجعة للأفراد)	5,901.1	4,912.5	-998.6	-16.8
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,041.3	8,093.3	52.0	0.6
4- الأصول الثابتة	1,365.4	1,463.2	97.8	7.2
5- الأصول الأخرى بما فيها المقاصة	18,617.3	13,175.2	-5,442.1	-29.2
مجموع الأصول	103,455.1	116,477.0	13,021.9	12.6
الحسابات المقابلة	46,800.0	46,534.9	-265.1	-0.6
إجمالي الميزانية	150,255.1	163,011.9	12,756.8	8.5
الخصوم				
1- ودائع العملاء	83,407.6	94,264.9	10,857.3	13.0
- ودائع تحت الطلب	72,192.7	84,827.6	12,634.9	17.5
- الودائع الزمنية	10,644.7	8,845.6	-1,799.1	-16.9
- الودائع الادخارية	570.2	591.7	21.5	3.8
2- الاقتراض من المصارف	39.8	39.1	-0.7	-1.8
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	429.9	368.5	-61.4	-14.3
4- حقوق الملكية	5,366.3	5,561.5	195.2	3.6
- رأس المال المدفوع	3,791.4	3,806.4	15.0	0.4
- الاحتياطي القانوني	342.8	346.1	3.3	1.0
- احتياطات غير مخصصة	30.0	31.9	1.9	6.3
- أرباح العام	247.1	464.6	217.5	88.0
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	955.0	912.5	-42.5	-4.5
5- المخصصات	4,144.8	4,473.0	328.2	7.9
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	10,066.7	8,843.9	-1,222.8	-12.1
مجموع الخصوم	103,455.1	116,477.0	13,021.9	12.6
الحسابات المقابلة	46,800.0	46,534.9	-265.1	-0.6
إجمالي الميزانية	150,255.1	163,011.9	12,756.8	8.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● المصرف الليبي الخارجي

وتشير بيانات المصرف الليبي الخارجي في نهاية العام 2017، إلى انخفاض في إجمالي الميزانية بمقدار 510.9 مليون دينار، لتصل إلى 27,372.5 مليون دينار، مقابل 27,883.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

وفيما يأتي تحليل لأهم بنود ميزانية المصرف الليبي الخارجي لعام 2017:

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية والأرصدة لدى المصرف:

انخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 2.5 % وبمبلغ 499.0 مليون دينار، ليصل رصيده إلى 19,596.4 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 20,095.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول الآتي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية والأرصدة وودائع لأجل لدى المصارف:

جدول رقم (50): النقدية والأرصدة لدى المصرف الليبي الخارجي

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	8.5	5.6	-34.1
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	1,019.7	1,194.6	17.2
- حسابات جارية لدى المصارف	1,558.5	2,538.1	62.9
- ودائع لأجل لدى المصارف	17,209.3	15,558.8	-9.6
- شهادات الإيداع	299.3	299.3	0.0
المجموع	20,095.4	19,596.4	-2.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، والفوائد المستحقة عليها، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية متنوعة، وقد بلغ رصيد هذا البند 336.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل مبلغ 303.7 مليون دينار في نهاية عام 2016.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 2,193.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 2,268.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 3.3% وبمقدار 75.0 مليون دينار، وفيما يأتي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (51): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	927.6	949.6	2.4
قروض محلية	141.3	141.8	0.4
قروض دولية	692.9	605.1	-12.7
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	489.2	478.6	-2.2
قروض وسلف للموظفين	17.2	18.0	4.7
إجمالي القروض والتسهيلات	2,268.2	2,193.2	-3.3
يخصم: المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	307.5	291.5	-5.2
صافي القروض والتسهيلات	1,960.7	1,901.7	-3.0

المصدر: مصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات مبلغ 2,077.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 2,137.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 بانخفاض قدره 59.5 مليون دينار، حيث يمثل الانخفاض في صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسمه والسنڤات) ليصل رصيدها إلى 1,395.4 مليون دينار في نهاية عام 2017، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (52): استثمارات المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
إجمالي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسمه)	828.7	784.7	-5.3
بطرح: مخصص تدني القيمة الدفترية (الأسمه)	94.1	102.3	8.7
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسمه)	734.7	682.4	-7.1
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السنڤات)	1,402.6	1,395.4	-0.5
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	2,137.3	2,077.8	-2.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2017 التطورات التالية:

- رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 37.4 مليون دينار كما هو عليه في عام 2016.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 294.3 مليون دينار في نهاية عام 2017 قبل طرح المخصصات، مقابل 308.1 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة قبل طرح المخصصات مبلغ 3,192.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 3,338.5 مليون دينار في نهاية عام 2016.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 323.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 387.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول الآتي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (53): أرصدة مدينة وأصول أخرى لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.7	0.4	-45.8
إيرادات فوائد مستحقة	129.6	140.2	8.2
أرصدة مدينة متنوعة	256.6	182.0	-29.1
أصول ثابتة بالطريق	0.4	0.5	28.8
الإجمالي	387.3	323.1	-16.6

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2017 بعد خصم المخصصات 13.8 مليون دينار مقابل 15.1 مليون دينار في نهاية عام 2016.

ثانياً: الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف 10,479.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 11,091.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بانخفاض قدره 612.4 مليون دينار وما نسبته 5.5%، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (54): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	10,030.7	9,935.9	-0.9
- حسابات جارية	681.5	1,228.7	80.3
- ودائع لأجل	9,349.1	8,707.2	-6.9
أرصدة للمصارف الأخرى	1,060.8	543.2	-48.8
- حسابات جارية	1,055.8	539.1	-48.9
- ودائع لأجل	5.1	4.1	-20.2
الإجمالي	11,091.5	10,479.1	-5.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء:

ارتفع رصيد هذا البند بمقدار 142.7 مليون دينار، ونسبة 1.7 % ليصل رصيده إلى 8,635.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 8,493.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، حيث تركز هذا الارتفاع في بند ودائع لأجل لمؤسسات غير مالية.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (55): تصنيف ودائع العملاء لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,698.5	5,978.4	4.9
ودائع لأجل / مؤسسات مالية	590.3	0.0	-
ودائع لأجل / مؤسسات غير مالية	2,052.4	2,512.2	22.4
ودائع مجمدة	151.6	145.0	-4.4
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.3	0.3	-12.3
الإجمالي	8,493.2	8,635.9	1.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

3- التأمينات النقدية:

ارتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 39.9 مليون دينار ليصل إلى 986.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 946.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (56): التأمينات النقدية لدى المصرف الليبي الخارجي

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	434.8	498.0	14.5
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	511.3	488.0	-4.6
الإجمالي	946.1	986.0	4.2

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 269.6 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 241.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 28.4 مليون دينار وما نسبته 11.8 % والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (57): أرصدة مدينة واصل أخرى لدى المصرف الليبي الخارجي

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	14.6	18.3	25.4
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	226.6	251.3	10.9
الإجمالي	241.2	269.6	11.8

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الضرائب والمخصصات الأخرى:

بلغ رصيد الضرائب والمخصصات الأخرى 64.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 76.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، فيما بلغ رصيد المخصصات الأخرى 133.5 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 83.0 مليون دينار في نهاية عام 2016.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع: حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دينار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهماً اسمياً، قيمة كل منها 100.0 دينار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- الاحتياطيات: سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 479.6 مليون دينار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 189.9 مليون دينار و 434.9 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2017.
- انخفضت أرباح المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2017 بمقدار 25.0 مليون دينار، وبنسبة انخفاض 8.6%، لتسجل نحو 263.9 مليون دينار، مقابل 288.9 مليون دينار خلال عام 2016.

الالتزامات العرضية والارتباطات الرأس مالية

بلغ رصيد هذا البند 5,499.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 4,561.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.

الجدول رقم (58): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

نسبة التغير	مقدار التغير	2017	2016	البند
				الأصول:
-2.5	-497.7	19,597.5	20,095.2	نقدية وأرصدة لدى المصارف
10.7	32.4	336.1	303.7	محافظ استثمارية
-3.0	-58.8	1,901.9	1,960.7	تسهيلات وقروض (بالصافي)
6.2	122.0	2,078.0	1,956.0	استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)
-15.5	-40.8	223.1	263.9	استثمارات محتفظ بها للاستحقاق
-6.0	-2.4	37.4	39.8	استثمارات عقارية
-0.8	-22.0	2,873.1	2,895.1	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)
-12.0	-42.4	311.5	353.9	أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)
-8.4	-1.3	13.8	15.1	أصول ثابتة (بالصافي)
-1.8	-510.9	27,372.5	27,883.4	مجموع الأصول
				الالتزامات
-5.5	-612.5	10,479.0	11,091.5	ودائع المصارف
1.7	142.9	8,635.9	8,493.0	ودائع زبائن
4.2	39.9	986.0	946.1	التأمينات النقدية
11.8	28.4	269.6	241.2	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
60.2	50.2	133.5	83.3	مخصصات أخرى
-16.1	-12.3	64.0	76.3	الضرائب
-1.7	-363.5	20,567.9	20,931.4	مجموع الالتزامات
				حقوق المساهمين
-5.9	-255.9	4,068.6	4,324.5	رأس المال المكتتب به والمدفوع
-5.9	-30.2	479.7	509.9	الاحتياطي القانوني
-5.9	-11.9	189.9	201.8	احتياطي الطوارئ
-5.9	-27.3	435.1	462.4	الاحتياطي العام
17.4	203.1	1,367.5	1,164.4	أرباح قابلة للتوزيع
-1.8	-122.3	6,540.7	6,663.0	مجموع حقوق المساهمين
-8.6	-25.0	263.9	288.9	أرباح العام
-2.1	-147.3	6,804.6	6,951.9	مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام
-1.8	-510.9	27,372.5	27,883.4	مجموع الخصوم
20.6	938.7	5,499.9	4,561.2	التزامات عرضية وارتباطات

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

انتهى التقرير،،

